نافذة على الفكر الإباضي

إعداد

د ياسر محمد عبد اللطيف علي

أستاذ مساعد بقسم الأديان

والمذاهب بكلية الدعوة الإسلامية

بالقاهرة

ملخص البحث:

تضمن البحث تمهيدا وأربعة مباحث وخاتمة :

تضمن التمهيد :

نشأة الإباضية وأهم روادها .

وتناول المبحث الأول : قضايا العقيدة في منظور الإباضية .

وتناول المبحث الثاني : الإمامة في منظور الإباضية .

وتناول المبحث الثالث: موقف الإباضية من الصحابة رضي الله عنهم .

وتناول المبحث الرابع : قضايا فقهية في منظور الإباضية .

أهم نتائج البحث ما يلي:

أولا : الإباضية ليسوا سواء ، ولا ينبغي التعميم عند الأحكام ، ففيهم القريب من أهل السنة ، وفيهم من سلك طرق المعتزلة والخوارج ، وفيهم أهل العلم وأصحاب فكر ، ولهم تراث أدبي وفير ، يحتاج من الباحثين إلى بحث فيه وتنقيب ، ومنهم العامة الذين تمسكوا بالمذهب دونما بحث أو روية .

ثانيا: وافقت الإباضية الخوارج في أمور، وخالفتها في غيرها، فاتفقت الفرقتان على تكفير بعض الصحابة – رضي الله عنهما – كعلي وعثمان ويتفقون على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار إن لم يتب.

الكلمات الدلالية :

(نافذه – الإباضي)

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على من أرسله ربه رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، ومن تبع هديهم إلى يوم الدين

وبعد

فإن المرء يحسب أن الصراع الذي دب في جسد الأمة الإسلامية ، بعدما استشهاد سيدنا عثمان – رضي الله عنه – حول عدد من القضايا الكلامية ، أضحى بعيدا عن الجدل والخصام ، ولا حاجة ملحة لعرضه على الساحة الفكرية في الوقت الراهن ، وبخاصة أن الأمة تنشد الوحدة لتنهض في مواجهة التحديات المعاصرة ، لكن الأمر يبدو أنه يخبو قليلا ثم يعود مرة أخرى بما يحمل لنا من جديد ، أقول ذلك : بمناسبة ما تناقلته بعص الصحف منذ فترة عن صراع بين الإباضية والمالكية في منطقة غرادية في الصحراء الجنوبية في الجزائر([١]) ، وكانت إحدى القنوات الفضائية أذاعت قبل ذلك بعامين تكفيرا للإباضية على لسان أحد الدعاة ([٢]) ، كما أن هناك بعض الاختلافات بين أهل السنة والإباضية في دولة عمان ، وإن كانت الدولة تقف لذلك بالمرصاد([٣]) ، كل تلك الأحداث دعت الناس إلى طرح السؤال القديم هل الإباضية خوارج أم لا ؟ ولجأوا إلى كتب الفرق التي اتفق أصحابها كالأشعري([٤]) والبغدادي([٥]) وابن حزم ([٦]) و الإسفراييني([٧]) و الإيجي([٨]) على أن الإباضية خوارج ، أما الإباضية فنفوا عن أنفسهم ذلك ، وقالوا : لسنا بخوارج ، ونرفض ما ذكره علماء أهل السنة عنا ، وبيننا وبين الخوارج بون

---

[١] - مقال بجريدة رأي اليوم الإلكترونية بعنوان " أزمة صامتة بين السعودية والجزائر " بإشراف عبد الباري عطوان . www.raialyoum.com//2p66320 .

[٢] - مقال بجريدة سبلة عمان ينشر تكفير أحدة الدعاة للإباضية على قناة وصال وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٠/١٢/١٦م www.alharah2net/alharah/showthread.ph2t=24589

[٣] - مقال بشبكة مشكاة الإسلامية .بعنوان " أحوال أهل السنة في بلد الإباضية .wwwalmeshkat.net

[٤] – مقالات الإسلاميين : الأشعري ٩٥/١ ت المكتبة العصرية ط (١) ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م .

[٥] – الفرق بين الفرق : البغدادي ص ١٧– ١٨ت نعيم زرزور المكتبة العصرية بيروت ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩ م

[٦] – الفصل : ابن حزم ٤/ ١٤٥ مكتبة الخانجي القاهرة .

[٧] – التبصير في الدين : الإسفرايني ص ٥٨ ت كمال يوسف عالم الكتب لبنان ١٤٠٣ هـ– ١٨٨٣ م .

[٨] – المواقف : الإيجي ٣/ ٦٩٢ ت د عبد الرحمن عميرة دار الجيل بيروت ١٩٩٧ م

شاسع ، واستلهموا ما ذكره علماؤهم في هذا الصدد ، فهذا أحد أئمتهم يقول :" إن من يقرأ عن الإباضية في كتب المقالات ، ويقارن ذلك بكتب الإباضية يجد عجبا ، حيث لا يجد أثرا لما كتب عنهم ، وذلك لأن كتاب المقالات لم يكتبوا شيئا حقيقيا عن الإباضية ، لأنها في نظرهم فرقة ضالة يجب أن يلقى بها في مكان سحيق ، وقاموا جميعا بطمس حقيقة المذهب ، ولم يذكروا شيئا عن آرائه الفقهية ، ولم يكتبوا عن أئمته ([1]) ، واستند هؤلاء إلى ما صنفه أئمتهم من كتب تظهر في اسمها ومضمونها البون الشاسع بين الإباضية والخوارج ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر كتاب : " أصدق المناهج في براءة الإباضية من الخوارج لشيخهم سالم السا يبي من إباضية عمان " وكتاب : الفرق بين الإباضية والخوارج " لإسحاق أطفيش ، ومن ثم فقد جاء هذا البحث بعنوان " نافذة على الفكر الإ باضي " لعرض وتحليل ومناقشة القضايا العقدية والفقهية في منظور الإباضية ، معتمدا على كتب أئمتها، مبينا مدى صلتها بالخوارج ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون بعد المقدمة على ما يلي :

التمهيد : نشأة الإباضية وأهم روادها .

المبحث الأول : قضايا العقيدة في منظور الإباضية .

المبحث الثاني : الإمامة في منظور الإباضية .

المبحث الثالث : موقف الإباضية من الصحابة رضي الله عنهم .

المبحث الرابع : قضايا فقهية في منظور الإباضية .

الخاتمة : وفيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

والله – تعالى – أسأل أن يجعل هذا البحث خالصا لوجهه الكريم .

د / ياسر محمد عبد اللطيف علي

---

[1]– الحق المبين في براءة الإباضية من الخوارج : سيف بن سعيد ص ١٣– ١٤ المكتبة الشاملة (الإباضية) .

التمهيد

نشأة الإباضية وأهم روادها

نشأت الإباضية على يد عبد الله بن إباض([1]) ، ورغم شيوع هذا الاسم في تراث أهل السنة و الإباضية إلا أن أتباع تلك الفرقة كانوا يسمون أنفسهم في بداية أمرهم " أهل الدعوة " أو جماعة المسلمين" أو أهل الاستقامة، لكن خصومهم أطلقوا عليهم هذا اللقب فرفضوه في البداية ، ثم سلموا بعد فترة وقبلوه ([2]) ، كما سماهم الخوارج بأهل القعدة لأنهم في – نظر الخوارج – قعدوا عن الجهاد في سبيل الله ضد الحكام الظالمين (٣) ، و ابن إباض مؤسس المذهب كان في بدايته خارجيا، متابعا للنافع بن الأزرق إلا أنه انفصل عن الأزارقة (٤) سنة ٦٥ هـ ، وذلك بعدما طلب نافع منه ومن عبد الله بن الصفار– وهو من الخوارج– أن يخرجا من البصرة إلى الأهواز ،لأن البصرة أصبحت – في نظر نافع – دار شرك ، ولا يجوز مناكحة أهلها ولا أكل ذبائحهم ، ولا قبول شهادتهم ولا يحل ميراثهم ، وأن جميعهم كفار ككفار العرب فقبل ابن الصفار ذلك ، ورفض عبد الله بن إباض، ولما قرأ كتاب نافع قال : قاتله الله أي رأي رأى ؟ إن القوم براء من الشرك ([5]) ، وتذكر المصادر الإباضية أن عبد الله بن إباض لما عزم على الخروج و سمع دوي القراء ورنين المؤذنين ليلا وحنين المسبحين قال لأصحابه أعن هؤلاء أخرج ؟ ، وكتم أمره ولم يخرج ومكث في البصرة ([6]) ، ومن الإباضية من يرى أن التابعي جابر بن زيد

---

[1]- كان عبد الله بن إباض المقاعسي المري من بني تميم وانتسب في أول أمره إلى الخوارج لكنه خرج عليهم ، ويضطرب الباحثون في ترجمته لكنهم يتفقون على أنه رأس الإباضية انظر المعارف : ابن قتيبة ص ٦٢٢ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ط (٢) ١٩٩٢م .

[2]- نشأة الحركة الإباضية : عوض خليفات ص ٦٠ وزارة التراث والثقافة عمان ط (٣) ١٤١٥هـ ١٩٩٤م

[3]- السابق ص ٦٧ .

[4]- الأزارقة نسبة إلى نافع بن الأزرق ، وهم من أشد فرق الخوارج تطرفا ، وكفروا كل من خالف مذهبهم ، وكفروا عثمان وعلي وطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم انظر مقالات الإسلاميين : الأشعري ٨٥/١ المكتبة العصرية بيروت ١٤٢٦هـ

[5]- الكامل في التاريخ : ابن الأثير ٤/ ١٤٨ ت عبد الله القاضي دار الكتب العلمية ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٧ م

[6]- العقود الفضية : سالم الحارثي ص ١٢٢ دار اليقظة العربية لبنان .

([1])، هو المؤسس الحقيقي لهذا المذهب ، والعقل المدبر له ، وكانوا يرونه أعلم أهل زمانه ، أخذ العلم عن كثير من الصحابة ، وأدرك سبعين رجلا من أهل بدر، وأخذ عن عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – وشهد له أنس بن مالك – رضي الله عنه– والحسن البصري([2])، ولأهل السنة وجه نظر خاصة في جابر ، فليس من أصحاب المذهب الإ باضي عندهم(٣)، ويعزو كثير من الباحثين انتساب المذهب لابن إباض رغم مكانة جابر العلمية نظرا لأن المذهب في بدايته كان يعتمد السرية في نشر مبادئه ، خوفا من بطش الأمويين ، ولما كان ابن إباض ينتمي إلى بني تميم ، وله من المنعة ما يمكنه من الدفاع عن آرائه نسبت الفرقة إليه واستطاع تكوين مذهبه بحرية تامة ، على أنه كان يرجع في كل ما يصدره من آراء إلى جابر بن زيد([4]) .

ويعد أبو عبيده بن مسلم وهو من أخذ العلم عن جابر وصحار العبدي وجعفر بن السماك من أشهر رواد المذهب ، وقد أخذ عنه جمع من أعلام الإباضية منهم : سلمة بن سعد ومحبوب بن الرحيل والمختار بن عوف والجلندي بن مسعود وعبد الله وعبد الله بن يحيى طالب الحق والربيع بن حبيب ، وهؤلاء دعائم المذهب قام على جهودهم في بلاد العرب(٥) ، ويرى علماء الإباضية أن الجماعة انفصلت عن الخوارج ولجأت إلى الجدل مع الأمويين بدلا من الصراع المسلح الذي سلكه الخوارج في مواجهة المخالفين لهم في الرأي ، يقول علي يحيى معمر : " فقد كان الخوارج يستحلون دماء المسلمين وأموالهم بالتأويل الخطأ ، أما رجال الدولة الظالمة – الأمويون – فقد كانوا يستبيحون دماء وأموال وأعراض المسلمين ، وكلا الموقفين بعيد عن الإسلام "([6]) .

---

[1]– جابر بن زيد (٢٢– ٩٣) من علماء البصرة أخذ عن ابن مسعود وابن عباس ، وكان من أهل العلم والفتيا قال عمرو بن دينار ما رأيت أحدا أعلم بالفتيا من جابر ، وقال قتادة يوم وفاته دفن علم أهل البصرة وتوفي سنة ٩٣ انظر الطبقات : ابن سعد ١٨٢/٧ دار صادر بيروت ١٩٩٨م

[2]– مختصر تاريخ الإباضية : أبو الربيع سليمان الباروني ص ٢٧ المكتبة الشاملة (الإباضية) .

[3]– انظر البحث ص ٤٧ .

[4]– الإباضية في موكب التاريخ : علي يحيى معمر ١٤٤/١ مكتبة وهبة ط (٢) سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣ م

[5]– مختصر تاريخ الإباضية ص ٢٧ .

٦ – الإباضية في موكب التاريخ : علي يحيى معمر ص ١٦.

وتعد البصرة المركز الأول الذي نشأ فيه هذا المذهب ، وتكونت فيه آراء أتباعه ، ومنه انطلقت إلى بلاد العرب ، وفي الوقت الحاضر تعتبر عمان ، وهي إحدى دول الخليج العربي موطن الإباضية ، ولهم في تلك الديار ثقل ديني وسياسي واجتماعي ، وعدهم كثير، ولهم معاهد خاصة ومؤسسات تعليمية متميزة وقامت لهم دولة هناك بقيادة الإمام الجلندي بن مسعود واستمرت الإمامة هناك ردحا من الزمان ([1]) ، ويوجد عدد كبير منهم في زنجبار، وكان الولاة هناك في الأزمان الماضية ينتمون للمذهب الإباضي ، أما في شمال إفريقيا فيقطنون جزيرة جربة في تونس وفي جبال نفوسة وزوارة من طرابلس ووادي ميزاب بالجزائر وكانت لهم بتلك البلاد أعداد بمئات الآلاف ، ولهم مدارسهم العلمية ، ومؤلفات في كثير من ميادين الفكر كالعقيدة والتفسير والفقه والتاريخ ، وغير ذلك من العلوم الإنسانية ، وقد علا نفوذهم حتى قامت لهم الدولة الرستمية في الجزائر واستمرت أكثر من قرن من سنة ١٤٤هـ حتى سنة ٢٩٦ هـ إلى أن قضى عليها العبيديون ([2]) ، وفي بلاد اليمن قامت لهم دولة بقيادة عبد الله بن يحيى طالب الحق ، ودامت فترة ، وامتد نفوذها حتى وصلت إلى بلاد الحجاز ([3]) .

المبحث الأول

قضايا العقيدة في منظور الإباضية

تعد الإباضية من الفرق الإسلامية ، ومناهجهم تقوم على التوحيد ، فهم يقرون بوحدانية الله تعالى ، ويتجهون إلى قبلة المسلمين ، ويؤدون الشعائر الإسلامية ، بيد أنهم يتبنون جملة من الآراء العقدية تغاير منهج السلف الصالح المستقى من القرآن الكريم والسنة النبوية ، وذلك في عدة أمور منها ما يلي :

---

[1]- انظر السابق ص ٣١ وانظر فرق معاصرة : غالب عواجي ص ٨٧ .المكتبة العصرية ط (٤) جدة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م .

[2]- مختصر تاريخ الإباضية ص ٣٢ ، وانظر الإباضية في ميدان الحق : ناصر المسقري ص ١٤ المكتبة الشاملة الإباضية بدون .

[3]- السابق ص ١٤ .

أولاً : ترى الإباضية أن معرفة الله تعالى واجبة بالعقل قبل الشرع ، وأن العقل وحده قادر على معرفة الله تعالى ، وفي يقول ذلك سالم بن حمود الإ باضي :" اعلم أن معرفة الله – تعالى – واجبة بالعقل قبل ورود الشرع " ([1]).

أما السالمي من علماء الإباضية فنراه يغاير ما سبق فيقول : " وقد ذهب الجمهور منا إلى أن العقل لا حكم له في شيء من الوجوب الشرعي ، والمراد بالوجوب الشرعي عندنا ما يترتب عليه الثواب والعقاب ، فلا وجوب عندنا قبل الشرع في شيء من الأصوليات والفرعيات ، لا فرق في ذلك بين التوحيد وغيره ، فإن العقل وإن أدرك بالضرورة أن له صانعاً ،لا يوجب عليه لذلك الصانع شيئاً من العبادات "([2]) ، ويميل إلى هذا الرأي – أيضا– من علماء الإباضية أبو عمار عبد الكافي ، فيقول : " إن الناس لم ينالوا شيئاً من معرفة الله في الدلالة على توحيده ، ولا معرفة شيء من دينه إلا بتوقيف من الله لهم على ألسنة رسله " ([3]) .

وقد اعتبر الدكتور صابر طعيمه هذا الرأي هو مذهب الإباضية الغالب فقال : " وجمهور الإباضية ليس بينهم خلاف حول وجوب معرفة جملة التوحيد بالشرع لا بالعقل ، فالعقل عندهم ليس كافياً لأن تقام به الحجة بين الناس ومعرفة الله تقوم وتثبت بإرسال الرسل " ([4]) ،

ويبدو أن الدكتور طعيمه لم يطالع آراء الإباضية المتباينة في هذا الجانب ، لأن الاختلاف في وجهات النظر ظاهر ، ولكل رأي أنصاره.

ثانيا : ترى الإباضية أن ذات الله تعالى – عين صفاته ، فلا ثمة فرق عندها بين ذاته – جل وعلا – وصفاته .

---

[1]– طلقات المعهد الرياضي في حلقات المذهب الإباضي – سالم بن حمود ص ٩١ ، نشر : وزارة التراث القومي سلطنة عمان ١٩٨٣م .

[2]– مشارق أنوار العقول – أبو محمد بن حميد السالمي (ص ٤٢) ، ط (٢) سلطنة عمان .

[3]– الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الرد على أهل الخلاف : أبو عمار عبد الكافي ١ / ١٣٩ ت : عمار الطالبي ، ط : الشركة الوطنية ، الجزائر ، ١٣٩٨هـ .

[4]– الإباضية عقيدة ومذهباً : د . صابر طعيمه ص ٨٩ ، ٩٠ ط : دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

يقول فرحات الجعبيري من علماء الإباضية : " صفات الباري – جل وعلا – عين ذاته وليست زائدة على الذات ([1]).

ويقول سالم بن حمود : " لا يخفى أن لله صفات واجبة لا يمكن القول بوجوده دونها ... وهو العليم بذاته والبصير بذاته والقدير بذاته والسميع كذلك والقوي أيضا ([2])، وقد ترتب على عدم الفصل بين الذات والصفات عند الإباضية تأويل الصفات الخبرية ، تلك الصفات التي يوهم ظاهرها مشابهة الله – تعالى – للحوادث ، فهم ينفون عنه– جل ثناؤه – الوجه واليد والعين ، ويؤولون الاستواء والضحك والنزول الوارد في ذاته، وهذا مسند الربيع المصدر الثاني بعد كتاب الله – تعالى – عند الإباضية ينسب للحسن أنه قال عند قوله تعالى : " ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ" ([3]) أي : استوى أمره وقدرته إلى السماء ، وقوله تعالى : " ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ"([4]) يعني : استوى أمره وقدرته ولطفه فوق خلقه ([5]) .

ثالثا : انقسمت الإباضية حول القول بخلق القرآن إلى فريقين، فذهب الفريق الأول – وهو الغالب – إلى القول بأن القرآن العظيم مخلوق .

يقول عمرو بالحاج : " أما بالنسبة للإباضية في شمالي إفريقيا فكانوا يقولون بخلق القرآن ، وأقدم وثيقة تعالج هذه المسألة رسالة ألفها الإمام أبو اليقظان محمد بن أفلح المتوفى سنة (٢٨١) أحد أئمة الدولة الرستمية ، ناقش المسألة بتفصيل مقدما حججه لدعم عقيدة خلق القرآن([6]) ، ويستدل هؤلاء على رأيهم بحدوث وحيه على الناس وتلاوة النبي – صلى الله عليه وسلم – له على أمته وكتابته في اللوح المحفوظ وإنزال الله – تعالى – له ، أما ماعدا ذلك أي ما يرجع إلى ذات الباري فهو قديم ([7]) .

---

[1]– البعد الحضاري للعقيدة عند الإباضية : فرحات الجعبيري ٢٤٤/١ جمعية التراث الجزائر ١٩٩١م .

[2]– طلقات المعهد الرياضي (ص ٨٧) .

[3]–سورة فصلت الآية (١١) .

[4]– سورة الأعراف الآية (٥٤)

[5]– مسند الربيع ١/ ١٨١ للربيع بن حبيب دار الاستقامة عمان .

[6]– دراسات عن الإباضية : عمر بالحاج المكتبة الشاملة (الإباضية) ص ١٩٣ .

[7]– المسلك المحمود : سعيد التعاريت ص ١٥٣ ط الجزائر بدون .

أما الفريق الثاني وهم إباضية عمان فالكثرة منهم ينفون القول بخلق القرآن ، يقول أبو يعقوب الوار جلاني :" سألت الحضرمي في مكة عن القرآن فقال : " إن أهل عمان يقولون بأنه غير مخلوق ([1]) .

رابعا : يتفق الإباضية في الشرق والغرب على القول بعدم رؤية الله – تعالى – لا في الدنيا ولا في الآخرة ، مستشهدين على ذلك بما ورد في مسند الربيع ، عن عائشة – رضي الله عنها – قالت من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم الفرية على الله ([2]) ، واستندوا– أيضا – إلى حديث الرسول– صلى الله عليه وسلم – عندما سئل هل رأيت ربك ؟ فقال سبحان الله وأنى أراه ([3]) ، وعمدوا إلى تأويل الآيات القرآنية التي تثبت جواز الرؤية إلى ما يوافق مذهبهم ، فقالوا عند قوله تعالى : " وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة " يعني : منتظرة الإذن من الخالق لدخول الجنة ([4]) .

خامسا : تذكر مصادر الإباضية أنه لا فرق بين الإيمان والإسلام " فالإيمان – في نظرهم – هو الإسلام ، والإسلام هو الإيمان ، وهما : الدين ، فالإيمان أصله التصديق ، والإسلام أصله الاستسلام والخضوع ، وأن الإسلام كله من قبل التصديق إيمان ، وأن الإيمان من قبل الاستسلام والخضوع إسلام([5]) ، واستدل الإباضية على ذلك بقوله تعالى على لسان موسى :" وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ([6]) ، كما استدلوا – أيضا – بقوله جل وعلا : " فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ" (٧) .

---

[1]– الدليل والبرهان : الوارجلاني ١٦/٣ وزارة التراث والثقافة عمان ١٩٨٣ م .

١– مسلم ك الإيمان ب معنى قوله ولقد رآه نزله أخرى رقم (٢٧٨) المكتبة العصرية بيروت ١٤١٣هـ – ٢١١٣ م .

[3]– أخرجه مسلم ك الإيمان ب نور أنى أراه رقم (١٨٧) .

[4]– تفسير هيمان الراد : محمد أطفيش ٢٣/١٥ مطابع سجل العرب وزارة التراث عمان .

الآية من سورة القيامة رقم (٢٢– ٢٣)

[5]– قناطير الخيرات : الجيطالي ١/ ٣٦٢ ت عمر النامي القاهرة ١٩٦٥ .

[6]– سورة يونس الآية ٨٤ .

[7]– سورة الذاريات الآية ٣٥-٣٦ .

وترى الإباضية أن الإيمان قول وعمل واعتقاد ، فبالقول تعصم الدماء والأموال وبالعمل الصالح يصح الإيمان العملي ، وبالاعتقاد يتحقق الإيمان الصادق ، والإيمان – في نظرهم – يزيد ولا ينقص ، بل إذا انهدم بعضه انهدم كله([1]) .

يقول الشيخ الخليلي مفتي عمان :" وذهب أصحابنا – رحمهم الله – إلى أن الإيمان يزيد ولا ينقص ، وإذا أدى الإنسان الواجبات القولية والعملية زاد إيمانه ، وإذا أخل بهذه الواجبات انهدم إيمانه كله " ([2]) .

وقد خالف بعض الإباضية القول السابق وقالوا : " إن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد ويقوى بالطاعات ، و ينقص بمقدار الغفلة وارتكاب الأعمال المحرمة ، أو يزيد بالطاعة والعلم ويضعف بالمعصية والجهل ([3]) .

سادسا : تعمد الإباضية إلى تأويل في ما جاء في شأني الميزان والصراط من الحقيقة إلى المجاز ، فعلماؤها يرون:" إن الميزان هو تمييز الأعمال وتفصيلها ، لأن أعمال العباد أعراض وليست بأجسام ، وقالوا إن الصراط هو: الطريق الواضح والدين المستقيم "(٤).

سابعا : تقول الإباضية :" إن مرتكب الكبيرة منافق كافر كفر نعمة لا كفر شرك ، وهو مخلد في النار([5]) ، ويذكر الشيخ أحمد الخليلي : " أن الحكمة في تأبيد عقاب الآخرة أن العصاة لما عصوا إلها عظيما لا نهاية لعظمته عاقبهم الله عقابا لا نهاية له " ([6]) ، واستدل الإباضية على خلود مرتكب الكبيرة في النار بقوله تعالى : "وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا "([7]) و هذا مفتي عمان يقول : " عند قوله تعالى : " وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا " ما نصه : " ووجه الاستدلال بالآية أن الله – تعالى – توعد فيها قاتل المؤمن – فيما توعده – بالخلود في النار مع أن القتل

---

[1]- أصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج : سالم بن حمود ص ١٦ وزارة الثقافة عمان ١٩٨٥ .

[2]- مشارق أنوار العقول : نور الدين السالمي ت الخليلي ١/١٩٦وزارة الثقافة عما ن

[3]- شرح القصيدة النونية : عبد العزيز المصعبي ص ٢٤ القاهرة ٢٠٠٦ م ،

[4]- مشارق أنوار العقول : السالمي ص ٢٨٢ عمان ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

[5]- قناطير الخيرات : الجيطالي ص ٢٨٦ .

٦- تمهيد قواعد الإيمان : أبو محمد أحمد الخليلي ٢/ ١٥٦ ط (١) وزارة التراث عمان ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦ م

[7]- سورة الجن الآية (٢٣) .

كبيرة دون الشرك ([1]) ، واستدلت الإباضية على خلود العصاة بجملة من الآثار النبوية ذكرها مسند الربيع منها : حديث " لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت والنار أولى به ([2]).

ثامنا : تؤمن الإباضية بالشفاعة التي منحها الله – تعالى – لرسله – عليهم السلام– لكنهم يقصرونها على أهل الطاعات وتكون برفع درجاتهم وزيادة ثوابهم ، أما أهل الكبائر الذين لم يتوبوا فلا نصيب لهم فيها .

يقول السالمي :" الشفاعة للمؤمنين زيادة لهم في الثواب وتشريف لهم في المنازل ، وليست لمن استوجب العقاب فيصير بها إلى الثواب ([3]) كما نقل أبو النصر بن نوح هذا الرأي فقال : " قال أصحابنا – رحمهم الله – الشفاعة حق لا تكذيب فيها ، ولكنها للمؤمنين المطيعين دون أهل الكبائر من العصاة ([4]) .

وساقت الإباضية جملة من الأدلة علي نفي الشفاعة لأهل الكبائر منها قوله تعالى : " ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع " ([5]) ومن الأحاديث التي استندوا إليها ما ذكره الربيع في مسنده أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال : " لا ينال شفاعتي الغالي في الدين ولا الجافي عنه " ([6]) ، بل لقد نسب مسند الربيع حديثا للرسول الكريم ينفي فيه صراحة الشفاعة لأهل الكبائر ، فعن جابر قال أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال : ليست الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي ([7]) .

مناقشة الإباضية في رؤيتها العقدية :

---

[1]- الحق الدامغ : أحمد الخليلي ص ١٨٦ دار الحكمة عمان ٢٠٠٨ م والآية من النساء رقم (٩٣) .

[2]-مسند الربيع ١/ ١٩٩ . أخرجه البخاري ك الأدب ب ما يكره من النميمة رقم (٥٧٠٩) دار طوق النجاة ت محمد زهير ناصر ١٤٢٢هـ م .

[3]- بهجة أنوار العقول : السالمي ص ١٢٥ مكتبة الإباضية الشاملة .

[4]- قاموس الشريعة : السعدي ٥/٥٠٦ ت عبد الحفيظ شلبي وزارة التراث عمان . .

[5]- سورة غافر الآية ١٨ .

[6]- مسند الربيع ٢٢/٤ رقم (١٠٠٣) .

[7]- السابق ٤/ ٢٢ رقم (١٠٠٤) .

إن التباين في آراء الإباضية حيال الآراء العقدية يدفعنا إلى إنصاف من سلك سبيل الحق منهم ، فلا نكير على من قال منهم : بأن الشرع هو الطريق إلى معرفة أحكام الشريعة، كما نقبل من قال منهم : بأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، أما أولئك الذين حادوا عن الصواب فسوف نناقش رؤيتهم من خلال الأدلة الدامغة ، وذلك من خلال ما يلي :

أولا : لا سبيل إلى معرفة الله – تعالى – وإدراك أحكامه إلا من خلال الشرع ، نعم ،يدرك العقل السوي أن لهذا الكون الفسيح مدبرا ، وللعالم خالقا ، لكنه لا يتعرف على أصول الشرع إلا من خلال الرسل الكرام – عليهم السلام – ومن ثم فلا تكليف قبل الإرسال ، قال تعالى : " وَلَوْ أنا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَى([1]) ، والأنبياء – عليهم السلام – ما عرفوا حقيقة التوحيد إلا من خلال الوحي قال تعالى :"وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ([2]) ، والمسلمون الأوائل ما استبانت لهم قواعد الدين وأحكام الشريعة إلا من خلال الشرع ، وهذا جلي في حديث جبريل – عليه السلام – الذي جاء معلما الصحابة – رضي الله عنهم– أمور الدين في حضرة الرسول الكريم ، وسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان ...... وفي نهاية الحديث يقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – هذا جبريل أتاكم يعلمكم أمور دينكم ([3]) ، ومن ثم فلا حجة للإباضية فيما ذهبت إليه من قدرة العقل على معرفة أحكام الشرع.

ثانيا : يرى أهل العلم أن الله – تعالى – سمى نفسه بأسماء ووصف ذاته العلية بصفات ، ونسبت له أفعال كالغضب والرضا والنزول ، وليس من ذلك يشبه صفات المخلوقين قال تعالى : "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ" ([4]) ، وأهل العلم يقولون : بأن صفات الله – تعالى – ليس عين ذاته– كما يرى الإباضية –ولا هي زائدة على الذات بمعنى انفصالها عن الذات انفصالا مجردا، بل له– تعالى – سمع يسمع به ، وله – جل شأنه – بصر يبصر به وله علم أحاط بكل شيء ، قال تعالى : " إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا " ([5]) ، ويقول تعالى : " وَلاَ يُحِيطُونَ

[1]– سورة طه الآية (١١٧) .

[2]– سورة الأنبياء الآية (٢٥) .

[3]– أخرجه مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان والإيمان بالقدر رقم (٧).

[4]– سورة الشورى الآية (١١) .

[5]– سورة النساء الآية (٥٨) .

بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاء " ([1]) ، وعن أبي موسى – رضي الله عنه – أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال : " أربعوا على أنفسكم ، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا إنما تدعون سميعا بصيرا([2]) ، هذه دلائل قاطعة في إثبات الصفات له – تعالى – وإذا لم يتصف – جل شأنه – بإحدى الصفتين المتقابلتين لكان متصفا بالأخرى لا محالة ، فإذا لم يكن حيا كان ميتا ، وإذا لم يكن عالما كان جاهلا ، وإذا لم يكن قادرا كان عاجزا ، و لذلك يكون دليل حياته وقدرته وعلمه ظهور فعله – سبحانه – في خلقه ، وما يشتمل عليه ذلك الفعل من إحكام يدلنا على أن فاعله متصف بالحياة والقدرة والعلم ، لأن ذلك لا يصح وقوعه من متصف بأضداد هذه الصفات من موت وعجز وجهل ([3]) ، وصفات الله –جل شأنه – ليست عين ذاته كما يرى نفاة الصفات – على تنوعهم – وليست منفصلة عن ذاته كما يتوهم من يجردون الصفة عن الذات ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "لا نقول الصفة هي الموصوف ، فلا هي هو ولاهي غيره ، فإن لفظ الغير فيه إجمال قد يراد به المباين للشيء ، أو ما قارن أحدهما الآخر، وما قاربه بوجود أو زمان أو مكان ، ويراد بالغيرين ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر ، وعلى الأول فليست الصفة غير الموصوف ، ولا بعض الجملة غيرها، وعلى الآخر فالصفة غير الموصوف وبعض الجملة غيرها ، فامتنع السلف والأئمة من إطلاق لفظ الغير على الصفة نفيا أو إثباتا لما في ذلك من الإجمال والتلبيس ، حيث صار الجهمي يقول : القرآن هو كلام الله أو غير الله ؟ فتارة يعارضونه بعلمه ، فيقولون : علم الله هو الله أو غيره ؟ إن كان ممن يثبت العلم ، أو لا يمكنه نفيه ، وتارة يحلون الشبهة ويثبتون خطأ الإطلاقين : النفي والإثبات ، لما فيه من التلبيس ، بل يستفصل السائل فيقال له : إن أردت بالغير ما يباين الموصوف فالصفة لا تباينه ، فليست غيره ، وإن أردت بالغير ما يمكن فهم الموصوف على سبيل الإجمال وإن لم يكن هو فهو غير بهذا الاعتبار([4]) .

و أرى أن هذا التوجيه له معنى صحيح ، فالصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة ، بل هي غيره ، وليست غير الموصوف، فالموصوف بصفاته شيء واحد غير

---

[1]– سورة البقرة الآية (٢٥٥) .

[2]– أخرجه البخاري ك الدعوات ب الدعاء إذا على عقبه رقم (٦٠٢١) .

[3]– البيهقي وموقفه من الإلهيات : أحمد الغامدي ص ٧٩ الجامعة الإسلامية ط (١) ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م .

[4]– مجموع الفتاوى : ابن تيمية ٣/ ٢٩٤ دار الكتب العلمية ط (١) ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م .

متعدد ، فإذا قلت : أعوذ بالله فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه ، وإذا قلت أعوذ بعزة الله فقد عذت بصفة من صفات الله ، ولم أعذ بغير الله ([١]) .

ثالثا : تأويل الصفات الخبرية – و التي سلكها الإباضية– كتأويل الاستواء بالاستيلاء ، واليد بالقدرة أو النعمة ، أو ما شابه ذلك مناف للصواب ، وبعيد عن منهج السلف الذين هم أئمة العلم ، فقد كانوا يعرفون معاني تلك الآيات ، لكنهم كانوا يفوضون الكيف ، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات يحذو حذوه ، وعليه فقد كانوا يؤمنون بأن الله – تعالى – مستويا على عرشه ولد يد ليست كأيدينا ، وينزل إلى السماء كل ليلة كما ورد في السنة([٢])، ويفرح ويغضب ، ويثبتون ذلك لله – تعالى – دونما تحريف أو تعطيل ودون تكييف أو تشبيه أو تجسيم ([٣]) ، وقد أثر عن الإمام مالك أنه سئل عن الاستواء في قوله تعالى " الرحمن على العرش استوى فأجاب : " الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة " ([٤]).

فعلماء السلف يقولون بوجوب حمل الأسماء والصفات على ظاهرها وأنها أسماء وصفات حقيقية وليست مجازية ، والتأويل يحتاج إلى دليل ، والمتأول عليه وظيفتان : بيان احتمال اللفظ الذي ادعاه ، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر ([٥]) ، وعلى هذا فالله – تعالى – مستويا على عرشه استواء يليق بذاته المقدسة منزه عن العرش والحاجة إليه وعن مماسته ، و له يد ليست كأيدينا ، وهو يغضب ويفرح ، وينزل إلى السماء الدنيا ، والضابط في كل قوله تعالى : " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ([٦]) ، وقد ذكر ابن حجر في فتح الباري : " من طريق الوليد بن مسلم يقول سألت الأوزاعي ومالكا والثوري والليث عن الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا

---

[١]– شرح الطحاوية : الطحاوي ص ١٢٦دار السلام للطباعة ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

[٢]– البخاري ك التهجد ب الدعاء في الصلاة رقم (١٠٩٤) .

[٣] – انظر الصفات الإلهية في ضوء الإثبات والتنزيه : محمد الجامي ص ٢٠٧ ط المجلس الأعلى لإحياء التراث ١٤٠٨ هـ .

[٤] – الأسماء والصفات : البيهقي ص ٥١٥ – ٥١٦ مكتبة السوادي جدة . والآية من سورة طه رقم (٥) .

[٥] – مجموع الفتاوى ٢٤٧/١٧.

[٦] – سورة الشورى الآية (١١) .

: أمروها كما جاءت بلا كيف ([1]) ، ويقول إما الحرمين : ذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها ، ولو كان التأويل حتما لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المبتغى([2]).

رابعا : تبنت الإباضية في أحد قوليها : القول بخلق القرآن الكريم ([3])، وهذا ابتداع لم يتطرق إليه أحد من السابقين ، بل نقلت تلك الأباطيل إلى عقول المسلمين في أوائل المائة الثالثة عندما أ ذاعها الجهمية ، وتبناها بعض أمراء الدولة العباسية كالمأمون والمعتصم ، وأرادوا حمل العلماء على ذلك ، فثبت من وفقه الله إلى الحق ، كالإمام أحمد وغيره ، وضل من زاغ عن الصواب ، يقول الإمام رحمه الله : " القرآن كلام الله ليس بمخلوق ، ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر، لأنه يزعم أن علم الله مخلوق ، وأنه لم يكن له علم حتى خلقه ([4]) ، ولما كان الكلام صفة من صفاته – تعالى- أخذ نفس صفات الذات من القدم ، واستحال أن يكون مخلوقا ، كما استحال الحدوث على الله تعالى ، يقول تعالى : " إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ([5]) ، فقد فرق هنا بين الخلق والأمر ، وهما صفتان من صفاته بينهما تغاير، فالخلق فعله والأمر قوله ، قال تعالى :" إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ([6]) فقوله " كن " هو أمره ، فلو كان مخلوقا لاحتاج خلقه إلى أمر والأمر إلى أمر إلى ما لا نهاية وهذا باطل .

---

[1] – فتح الباري : ابن حجر ٢٠ /٤٩٤ دار المعرفة بيروت ١٣٧٩ هـ .

[2] – خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة : الرازي ص ١١ ت أحمد حجازي السقا ط دار الجيل بيروت ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

[3] - انظر ص ٩ من البحث .

[4] – الرد على الجهمية أحمد بن حنبل ص ١٦٢ ط (١) دار الثبات للنشر الرياض سنة ١٤٢٤هـ ومجموع الفتاوى ٢٩١/٨.

[5] – سورة الأعراف الآية (٥٤) .

[6] – سورة يس الآية (٨٤).

يقول أحمد : " قال الله : ألا له الخلق والأمر ففرق بين الخلق والأمر([1]) ، وقال رحمه الله " أتى أمر الله " فأمره كلامه واستطاعته ليس بمخلوق فلا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض ([2])، ونظير ذلك قوله : " الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الإِنسَانَ ([3])، ففرق بين علمه وخلقه ، فالإنسان خلقه والقرآن علمه وهو غير مخلوق ، قال تعالى : " قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ"([4]) ومن دلائل قدم القرآن ما روته خولة بنت حكيم السلمية ، رضي الله عنها ، أنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : « من نزل منزلا ، ثم قال : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك ([5]) و كلمات الله – تعالى – لو كانت مخلوقة لأشرك من استعاذ بها ، ثم كيف يسلم الرسول – صلى الله عليه وسلم – أمته إلى شرك ظاهر وقد جاءهم بالتوحيد الخالص ؟ .

يقول نعيم بن حماد : " لا يستعاذ بمخلوق ولا بكلام العباد والجن والإنس والملائكة .ويقول البخاري : وفي ذلك دليل على أن كلام الله – تعالى – غير مخلوق وأن سواه خلقا ([6]) .
خامسا : خالفت الإباضية الصواب عندما ذهبت إلى عدم إمكان رؤية الله تعالى ، و ذلك لأن الأدلة قائمة على إمكانية هذا ، وسيراه المؤمنون– بإذنه– يوم القيامة ، قال – سبحانه : " لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلاَ يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلاَ ذِلَّةٌ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا ([7]) ، فجمهور المفسرين يرى أن الحسنى : الجنة والزيادة : النظر إلى وجه الله الكريم ، فعن أبي بن كعب أن سأل رسول الله– صلى الله عليه وسلم – عن هذه الآية فقال : الحسنى الجنة والزيادة : النظر إلى وجه الله الكريم ([8])

[1]– معارج القبول حافظ الحكمي دار ابن القيم ٢٧٨/١ ط (٣) ١٤١٥م – ١٩٩٥ م .
٢– الرد على الجهمية ص ٤٠ .
[3]– سورة الرحمن الآية ١– ٣ .
[4]– سورة البقرة الآية (١٢٠)
[5]– مسلم ك الذكر والدعاء ب التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء حديث (٢٧٠٨) .
[6]– انظر خلق أفعال العباد : البخاري ص ٨٩ ت عبد الرحمن عميرة دار المعارف السعودية .
[7]– سورة يونس الآية (٢٦) .
[8]– مفاتيح الغيب : الرازي ٢٣٦١/١ دار الفكر ١٤٠١هـ – ١٩٨١ م .

واستدل أهل العلم على جواز رؤية الله تعالى بقوله جل وعلا: "وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ . إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ " ([1]) ، يقول ابن عباس – رضي الله عنهما : تنظر إلى ربها عيانا بلا حجاب ، ويقول الحسن : حق لها أن تنضر وهي تنظر إلى الخالق([2]) وقد ضلت الإباضية طريق اللغة عندما قالت ناظرة يعني : منتظرة رحمة الله أو منتظرة دخول الجنة ، يقول الأزهري : "وقد أخطأ من قال : إن معنى ناظرة أي منتظرة ، لأن العرب لا تقول : نظرت الشيء : انتظرته ، وإنما تقول : نظرت فلانا أي انتظرته " ([3]) ، ولم تخل السنة النبوية من الأحاديث الدالة على ثبوت رؤية المؤمنين لربهم – تعالى – في الآخرة ، منها : ما رواه أبو هريرة– رضي الله عنه – أن ناسا قالوا لرسول الله صلى الله عليه و سلم : يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ؟ قالوا لا يا رسول الله قال هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا لا يا رسول الله قال فإنكم ترونه كذلك([4]) يقول ابن حجر : و قوله " ترونه كذلك "يراد به تشبيه الرؤية بالرؤية في الوضوح وزوال الشك ورفع المشقة والاختلاف ([5]) .

سادسا : منهج الإباضية القائم على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، أو أن الإيمان يزيد ولا ينقص – كما قال البعض منهم – بعيد عن الصواب ، لأن الثابت من نصوص القرآن الكريم والسنة أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، يقول تعالى : " إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ . أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ([6]) ،

---

[1]– سورة القيامة الآية ٢٢—٢٣ .

[2]– تفسير الخازن : الخازن ١٨٥/٧دار الفكر بيروت ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م

[3]– تهذيب اللغة : الأزهري ١٤/ ٣٧١ت عبد السلام هارون الدار المصرية للترجمة والتأليف ١٣٨٤هـ– ١٩٦٤م .

[4]– أخرجه البخاري ك التوحيد ب قول الله وجوه يومئذ ناضرة رقم (٧٠٠٢) .

[5]– فتح الباري ٣٧/ ١٩٣ .

[6]– سورة الأنفال الآيات ٢– ٤ .

فجمهور المفسرين يرون من خلال تلك الآيات أن الإيمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي([1]) وقد حكي الإجماع على زيادة الإيمان وتفاضله في القلوب غير واحد من الأئمة كالشافعي وأحمد وأبي عبيد ([2]) ، و من السنة ما رواه أبو سعيد الخدري– رضي الله عنه – قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ومن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان ([3]) ، و عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم الإيمان بضع وستون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان ([4]) ، يقول النووي : " وفيه إثبات التفاضل في الايمان وتباين المؤمنين في درجاته " ([5]) ، ومن خلال ما سبق يستبين زيادة الإيمان ونقصانه ، وتبطل أقوال الإباضية وغيرها من المرجئة والمعتزلة فيما ذهبوا إلى من ثبات الإيمان بلا زيادة أو نقصان .

سابعا : خالف الإباضية ما ثبت في صحيح السنة عندما ذهبت إلى تأويل الصراط والميزان الواردين في القرآن والسنة ، وقالت إنها أمور معنوية ، فالصراط الوارد يراد به – عندهم – الطريق الواضح ، يقول الخليلي : " ذهب البعض إلى أن الصراط جسر على متن جهنم أحد من السيف وأدق من الشعر تمر عليه الخلائق يوم القيامة ، وهذا لا يتفق مع كون المؤمنين آمنين من الفرع ، أما أهل الحق والاستقامة فلم يقبلوا بهذا المفهوم وأولوه إلى الطرق الواضح " ([6]) ، وهذا مخالف لما أجمع عليه أهل العلم من وجود الصراط الممدود على ظهر جهنم ، فعن عائشة– رضي الله عنها – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم سئل : أين الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات فقال : هم في الظلمة دون الجسر([7]) وجاء من حديث أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – أن رسول الله صلى الله عليه وسل – قال ثم يؤتى بالجسر ، فيجعل بين ظهري جهنم ، قلنا وما الجسر يا رسول الله قال : " مدحضة مزلة عليه خطاطيف وكلاليب المؤمن عليها كالطرف وكالبرق و كالريح وكأجاويد الخيل ، فناج مسلم وناج مخدوش ومكدوس في جهنم حتى يمر آخرهم يسحب سحبا([8]) ، أما الميزان فلا يقصد به تمييز أعمال الناس بين

---

[1]– تفسير البيضاوي ٨٨/٣ دار الفكر .

[2]– تفسير ابن كثير ٣٤٩/٢ دار الفكر ١٤١٤ هـ –١٩٩٤ م .

[3]– أخرجه مسلم ك الإيمان ب كون النهي من الإيمان رقم (٤٩) .

[4]– أخرجه مسلم ك الإيمان ب عدد شعب الإيمان رقم (٣٥) .

٥– شرح النووي ١٤٥/١دار إحياء التراث العربي بيروت ط (٢) سنة ١٢٩٢ هـ .

[6] - انظر ص ١٢ من البحث .

[7]– مسلم ك الحيض ب صفة مني الرجل والمرأة رقم (٣١٥) .

[8]– أخرجه البخاري ك التوحيد ب قوله وجوه يومئذ ناضرة رقم (٧٠٠٢) .

حسنها وقبيحها كما رأت الإباضية([1]) ، بل يقصد به الميزان على الحقيقة لا المجاز ، فهو ميزان بكفتين ، فقد أخرج البيهقي عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أنه قال : " الميزان له لسان وكفتان ، يوزن فيه الحسنات والسيئات ، فيؤتى بالحسنات في أحسن صورة ، فتوضع في كفة الميزان فتثقل على السيئات ، فتؤخذ فتوضع في الجنة ، يؤتى بالسيئات في أقبح صورة ، فتوضع في كفة الميزان فتخف ([2]) .

يقول السفاريني : " فقد دلت الاثار على أنه ميزان حقيقي ذو كفتين ولسان ، كما قال ابن عباس والحسن البصري ، وقد بلغت أحاديثه مبلغ التواتر وانعقد إجماع أهل الحق من المسلمين عليه " (٣) .

ثامنا : تذهب الإباضية إلى القول بخلود مرتكب الكبيرة في النار إن لم يتب منها ، وهذا القول ترفضه نصوص القرآن الكريم السنة النبوية ، يقول تعالى : إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء وَمَن يُشْرِكْ بِاللّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا([4]) ، فالمؤمن إن رجع تاب الله عليه ، وإن عظمت ذنوبه ولم يتب فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عذبه ، لكنه لَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ وَإِنِ اسْتَغْرَقَتِ الْمَعَاصِي عُمْرَهُ وَأَحَاطَتِ الْخَطَايَا بِنَفْسِهِ فَانْهَمَكَ فِيهَا طُولَ حَيَاتِهِ([5]) ، وقد ذكر الإمام الألوسي عند قوله :" وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ" بأن صاحب الكبيرة من أهل الصلاة لا يخلد في النار وإن دخلها ؛ لأن توفية إيمانه وعمله لا يكون في النار ولا قبل دخولها فإذن هي بعد الخلاص إن دخلها.(٦) ، أما الأحاديث النبوية الدالة على عدم خلود الموحدين في النار فقد جاءت صريحة في هذا الباب ، رواها كبار الصحابة – رضي الله عنهم – وأخرجتها كتب الصحاح ، من ذلك ما رواه أبو سعيد الخدري – رضي الله عنه –أن رسول الله أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال يدخل الله من يشاء من أهل الجنة الجنة برحمته ويدخل من يشاء من أهل النار النار ثم يقول انظروا من وجدتم في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه

---

[1]- انظر متن النونية : النفوسي ص ٢٥ نقلا عن فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام : غالب عواجي /٢٧٢ المكتبة العصرية جدة .

[2]- شعب الإيمان : أبوبكر البيهقي ٤٤٧/١ مكتبة الرشيد الرياض ١٤٠٢ هـ – ٢٠٠٢ م .

[3]-لوامع الأنوار : السفاريني ١٨٥/٢ . مؤسسة الخافقين دمشق ط (٢) ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

[4]- سورة النساء الآية (٤٨) .

[5]- تفسير المنار : محمد رشيد رضا ٣٠١/١ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠ م

[6]- تفسير الرازي ١١١٣٨/١ وانظر السراج المنير : الشربينى ١٦٩/١ دار الكتب العلمية بيروت والآية من آل عمران رقم (٢٥)

فيخرجون منها حمما قد امتحشوا فيلقون في نهر الحياة أو الحياة فينبتون فيه كما تنبت الحبة إلى جانب السيل ألم تروها كيف تخرج صفراء ملتوية ([1]) .

يقول البغو ي : وفي هذا الحديث دليل على أن أهل المعاصي لا يخلدون في النار([2]) ، وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه و سلم قال يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة ([3]) ، يقول الطحاوي : "وأهل الكبائر من أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون ، وإن لم يكونوا تائبين ، بعد أن لقوا الله عارفين مؤمنين ، وهم في مشيئته وحكمته إن شاء عذبهم في النار بعدله ، وإن شاء غفر لهم وعفا عنهم ، وإن شاء عذبهم في النار بعدله ثم يخرجهم منها برحمته وبشفاعة الشافعين من أهل طاعته ، ثم يبعثهم إلى جنته ([4]) . وأما ما احتجت به الإباضية من أحاديث تدل على حرمان بعض العصاة من الجنة كحديث" لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت والنار أولى به([5]) ، وحديث : " لا يدخل الجنة نمام ([6]) ، فللعلماء في توجيه مثل هذه الأحاديث عدة وجوه منها : أن هذا العذاب الشديد جزاء العاصي إن كان مستحلا لذلك ، أو أن هذا الوعيد جزاء من يرتكب تلك الآثام ، لكن الله – تعالى – يغفر بمحض فضله ومشيئته .

يقول ابن خزيمة : " إن هذه الأخبار التي جاءت في أصحاب الكبائر بأنهم لا يدخلون الجنة ويحرمون منها إنما هي على أحد معنيين : أحدهما : لا يدخل الجنة ، أي بعض الجنان التي هي أشرف وأكثر بهجة من غيرها ، والثاني : أن كل وعيد لأهل التوحيد فإنما هو على شرط أن لا يغفر ويتكرم فلا يعذب على ارتكاب تلك الخطيئة إذ الله – عز وجل – قد أخبر في محكم كتابه أنه قد يشاء أن يغفر من دون الشرك من الذنوب في قوله : "إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا" ([7]) .

---

[1]- أخرجه مسلم ك الإيمان ب إثبات الشفاعة رقم (٢٧٥) .

[2]- شرح السنة : البغوي ١٩٠/١٥ ط (٢) المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٢- هـ – ١٩٨٢ م

[3]- أخرجه مسلم ك الإيمان ب أدنى أهل الجنة منزلا رقم (١٩١) .

[4]- شرح الطحاوية ص ٢٩٦ –٢٩٧ .

[5]- مسند أحمد ٣٢١/٣ ت شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ – ٢٠٠١م ، وأخرجه ابن حبان في المستدرك ٩/٥ دار الكتب العلمية بيروت ١٤١١هـ – ١٩٩٠م رقم (١٧٢٣) وقد ذكره مسند الربيع ٢٩١/١ .

[6]- سبق تخريجه ص ١٣ .

[7]- كتاب التوحيد : ابن خزيمة ٥٥٤/١- ٥٥٥ مكتبة الرشيد الرياض ط (٥) ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ والآية رقم (٤٨) من النساء .

أما عن الشفاعات – والتي أنكر الإباضية بعضها – فهي متعددة منها : الشفاعة في أهل الكبائر من أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – إن هم ماتوا بلا توبة ،دلت عليها الآيات والأحاديث ، وأثبتها جمع من العلماء ، و لم ينكرها سوى المعتزلة والإباضية ومن نحا نحوهم .

يقول النووي : " الشفاعة خمس : في الإزاحة من قوم الجنة بغير حساب ، وفي إدخال قوم حوسبوا فاستحقوا العذاب ألا يعذبوا ، وفي هول الموقف وفي إدخال إخراج من أدخل النار من العصاة وفي رفع الدرجات " ([1]) ، والآثار النبوية واضحة في شفاعة الرسول – صلى الله عليه وسلم – لأهل الكبائر وإخراجهم من النار، فقد أخرج الترمذي بسنده أنه قال : " شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي " ([2])

يقول ابن حجر : " ولم يخص بذلك من تاب([3])، وفي ذلك رد على الإباضية والمعتزلة ، و هذا الحديث أبلغ رد على حديث مسند الربيع الذي جاء فيه " لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمتي " الذي نسبه الربيع للرسول الكريم ، وهو منه براء ، يقول الباقلاني : هذا الحديث لم يصح ، ولم يرد في خبر صحيح ولا سقيم ، وإنما هو اختلاق وكذب ([4]) أما حديث جابر: " ليست الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي فقد قال عنه الألباني حديث باطل([5]) ، وقوله – جل وعلا : " مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ(٦)، تلك الآية التي استند إليها الإباضية في إنكار الشفاعة لأهل الكبائر سيقت في شأن الكفار، لا علاقة لها بالعصاة من الموحدين([7]).

---

[1]– فتح الباري ٤٢٨/١١

[2]– أخرجه الترمذي ك الفتن ب ما جاء في الشفاعة رقم (٢٤٣٥) دار التراث ت أحمد شاكر وصححه الألباني .

[3]– فتح الباري ٤٢٨/١١

[4]– الإنصاف : الباقلاني ١/ ٦٦ ١. دار الكتب العلمية ٢٠٠٧ م.

[5] – السلسلة : الألباني ناصر الألباني مكتبة المعارف ١٤١٥هـ – ١٩٩٥ م رقم (٥٩٦٤) .

[6]– سورة غافر الآية ١٨

[7]– انظر تفسير البيضاوي ٨٨/٥ وانظر تفسير الخازن ١٣٥/٢ وانظر تفسير ابن كثير ١٨١/١٢ .

المبحث الثاني
الإمامة في منظور الإباضية

تعد قضية الإمامة وما يتعلق بها من أحكام من أهم القضايا التي شغلت الفكر الإسلامي ، فقد أعقبت الفتنة التي وقعت بين المسلمين إبان حكم أمير المؤمنين علي – رضي الله عنه – أحداثا جسيمة أدت إلى تكوين الفرق الإسلامية ، وتبنت كل فرقة رؤى معينة ، شكلت تلك الرؤى قوامها الفكري ، والإباضية إحدى تلك الفرق التي تعتمد رؤيتها في هذا الجانب على ما يلي :

أولا : ترى الإباضية أن الإمامة تعني : " رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص وهي خلافة الرسول – صلى الله عليه وسلم – في إقامة الدين وحفظ الملة ([1])، وتذهب الإباضية إلى وجوب تنصيب الإمام " فعقد الإمامة فريضة عند هم لفرض الله الأمر والنهي والقيام بالعدل وإقامة الحدود على ما بينه الله – تعالى – في كتابه ، ونظرة الإباضية أن الحدود لا تقام إلا بالأئمة وولاتهم ، فثبت أن عقد الإمامة على المسلمين واجب([2]) و استندت الإباضية على رأيها في وجوب تنصيب الإمام بقول الله تعالى : " إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ([3]) .

ثانيا : طرق ثبوت الإمامة عند الإباضية :

ترى الإباضية أن طريق ثبوت الإمامة الاختيار والبيعة ، وفي ذلك يقول الشيخ محمد أطفيش : " إن بيعة أهل البيعة هي إمارة من الله ورسوله ([4]) ، ولم تقبل الإباضية طريقا لتولي الإمارة سوى الاختيار ، ولم يحدث في تاريخهم السياسي أن عهد إمام على رجل بعد موته ، مع استمرار نصب الأئمة في عمان ، وينظرون إلى عهد أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – لأهل الشورى على أنه تم بعد مشاورة مع أهل الحل والعقد من الصحابة([5]) .

---

[1]– شرح عقيد التوحيد : محمد أطفيش ص ٤٣٧ ط حجري . ،

[2]– الموجز أبو عمار ٢٢٣/٢ .

[3]– سورة النساء الآية (٥٨) .

[4]– شرح عقيدة التوحيد ص ٤٤٣ .

[5]– الإمامة في الفقه الإسلامي : على العبري ص ٦٨ الأردن عمان .

ثالثا : تعدد الأئمة في نظر الإباضية :

لا تجيز الإباضية وجود إمامين في وقت واحد ، أما إذا اتسعت الأقطار ووجدت بينها فواصل فلا بأس بوجود أ كثر من إمام عندهم ([1]) ، وقد طبق الإباضية هذا فانعقدت الإمامة لأحد الإباضية في عمان وانعقدت لغيره في بلاد المغرب العربي من غير نكير من علماء المذهب ([2]) ، وترفض الإباضية انعقاد الإمامة بالقهر والغلبة ، وترى أن المستولي عليها يعتبر باغيا ، يحكم عليه بأحكام أهل البغي ([3]) .

رابعا شروط الإمامة عند الإباضية :

لا تختلف شروط الإمامة عند الإباضية عنها عند أهل السنة من حيث عدالة الإمام وبلوغه وذكوريته وسلامة حواسه ([4])، وترى أن الإمام لابد أن يكون مجتهدا ، ولابأس بتولية المفضول مع وجود الفاضل ([5])، ولا ترى بأسا بتولي غير القرشي طالما كان من أهل التقوى والعلم([6]) ، ومن شروط الإمامة عند الإباضية قوة أهل الدعوة بحيث يغلب على ظنهم أن يغلبوا أهل الباطل ، وأن يكون عدد أهل الدعوة أربعين رجلا ، وأن يكون فيهم ستة رجال فصاعدا من أهل علم بأصول الدين والفقه من ذوي الورع والصلاح ([7]) .

والواقع أن فكر الإباضية من تنصيب الإمام وتوليته والولاء له في البلاد التي يعيشون فيه يختلف من مرحلة إلى أخرى ، وذلك حسب قوتهم وضعفهم ، وحسب كثرتهم وقلتهم ([8]) .

---

[1]- النيل وشفاء العليل : محمد أطفيش ٣/ ٨٨٦ وزارة التراث والثقافة عمان .

[2]- انظر الفكر السياسي عند الإباضية : عدون جهلان ص ١٤٣ ط (١) نشر جمعية التراث الجزائر ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

[3]- السير : الشماخي ٢/ ٢٩٨ط المنار الإسلامي ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

[4]- الإمامة الإباضية : الصائغي ص ٥٣٨ .المكتبة الشاملة للإباضية

[5]- مدخل إلى دراسة الإباضية بيير كوبرلي ص ٤٢٨ت عماد الجلاص المكتبة الشاملة للإباضية

[6]- أصدق المناهج ص٣٨ .

[7]- الفكر السياسي عند الإباضية : عدون جهلان ص ١٤٤.

[8]- عرفت الإباضية مسالك الدين : بأنها »الطرق التي يتوصل بها إلى إنفاذ الأحكام الشرعية ،أو هي: مراحل الإمامة لدى الإباضية التي يمكن أن تجتازها في مختلف أدوار حياتها إزاء واجب الدعوة إلى الله« ،.وتنقسم مسالك الدين باعتبار الظروف التي تمر بها الأمة إلى أربعة أنواع: الأول: مسالك الكتمان : هو الطريق الذي

خامسا : موقف الإباضية من عزل الحاكم :

ترى الإباضية أن الحاكم يجب عزله إذا عجز عن أداء دوره لعجز في بدنه ، أو ضعف في تنفيذ الأحكام ومحاربة العدو ، ورأوا – أيضا – أن الإمام إذا رد الأمر إلى الأمة ليختاروا غيره زهدا يجب عزله ([1]) ، واستدلوا على ذلك بقول أبي بكر – رضي الله عنه – أقيلوني فقالوا لا تقال ولا تستقال ، فلو لم يكن له أن يفعل ذلك لأنكرت عليه الصحابة ([2]) ، وقد خالف في ذلك محمد يوسف أطفيش من إباضية المغرب فقال : " إذا عرض الإمام نفسه على الأمة زهدا

يسلكه أهل الحق عندما تكون السلطة الحاكمة جائرة، وأهل الحق لا يستطيعون إزالتها، وإقامة حكومة عادلة مكانها. وفي هذا المسلك يبتعد أهل الحق عن مسرح الحياة السياسية، ويمتنعون عن التعاون مع السلطة القائمة، ويرفضون تولي المناصب كما تهتم الإباضية في هذا المسلك بالتربية وتأهيل الأفراد، وإعدادهم روحياً وعلمياً، وإقامة مراكز التعليم والمعرفة

ولا يعني هذا المسلك السكوت على الظلم، والرضى بالواقع، وإنما فترة إعداد وحشد لاستلام الحكم وهو مسلك »إنكار المنكر بالقلب ، إلا أنه إنكار الإيجابي المتحرك، لا إنكار الذليل المستكين، و النوع الثاني: مسلك الشراء :وهو: »أن يبيع أربعون مسلماً فما فوق أنفسهم لله تعالى ويعلنون الجهاد أمام السلطة الجائرة«(والهدف من هذا المسلك إبقاء روح الجهاد والاستشهاد في الأمة التي سلب حقها في اختيار حاكمها، وقيدت حريتها، وانتهكت كرامتها، وحتى تشعر الأمة بواجبها، وتبقى واثقة من »أن هناك قوة إلهية أقوى وأشد من القوة المادية الحاكمة التي وصلت إلى الحكم عن طريق الوسائل اللاأخلاقية، لأجل حب الرئاسة ومفاتنها«(فلا ترضخ للواقع، ويبقى في نفسها شعاع من الأمل الذي يجعلها تتطلع إلى يوم الخلاص من الذل والاستعباد .والنوع الثالث وهو مسلك الدفاع ويكون هذا المسلك حينما تكون الأمة بلا إمام، فيهاجمهم عدو في عقر دارهم، أو أن يحدث جور من الإمام أو فسق يخرجه من الإمامة، فلا يعتزل، ففي حدوث إحدى هاتين الحالتين يجتمع المسلمون ويختارون إماماً يدافعون تحت قيادته عن دين الله، ودار الإسلام، فإذا زال القتال بهزيمة المعتدي أو الإمام الجائر انتهت إمامته

أما إذا كانت النتيجة الهزيمة في جيش الإمام المدافع، فهم بالخيار؛ إما أن يثبتوا في القتال حتى يستشهدوا جميعاً، أو يتراجعوا ويسلكوا مسلك الكتمان النوع الرابع: مسلك الظهور : وهو أعلى مسالك الدين، وهو »الإمامة العظمى«، التي تنفيذ شرع الله، وتقيم العدل، وتحكم بالكتاب والسنة، لا يخضع فيها الوطن »لأجنبي بوجه من الوجوه، ولا يستبد به حاكم، ولا يطغى عليه ذو سلطان، وإنما الحاكمية فيه لله، والحاكم مسؤول أمام الأمة، لا يتميز على فرد فيها إلا بالمسئولية التي يتحملها بالنيابة عن المسلمين. ومسلك الظهور هو أعلى درجات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكون التغيير فيه من قبل الدولة باعتبارها المخاطبة بالتوجيه الرباني في قوله تعالى:]الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمو انظر في ذلك الإمامة في الفقه الإسلامي علي العبري ص ٢٦ – ٢٩ .

[1]– مختصر الخصال : الحضرمي مخطوطة ص١٩٤ نقلا عن الإمامة في الفقه الإسلامي .

[2]– النص الوارد " أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم انظر رياض الصالحين ٢٢٠/١ .

وتعففا لا يجب عزله ([1]) ، وتقول الإباضية بعزل الإمام إذا ارتكب ما يوجب فسقه ([2]) ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ([3]) ، يقول الوا رجلاني : " ومن الرأي تأمير أمير المؤمنين وعزله إن ضيع وقتله إن امتنع من العزلة "([4]) .

سادسا : الخروج على الحاكم في منظور الإباضية :

للإباضية في الخروج على الحاكم الظالم من حيث جواز الخروج ووجوبه رأيان : الأول : قال أتباعه بجواز الخروج على الحاكم الجائر، في ذلك يقول الوا رجلاني : " إن مذهب أهل الدعوة في الخروج على الملوك الظلمة جائز "([5]) ، واشترطوا لذلك الخروج القوة والمنعة ، بحيث يتمكن أهل الدعوة من هدم الحكم القائم واستبداله بحكم أفضل منه ([6]) .

الثاني : ويذهب أصحابه إلى القول بوجوب الخروج على الحاكم الجائر ، وحمله على المنهج الشرعي ، يقول سالم السايبي من علماء الإباضية : " إن تغيير المنكر واجب باليد ، وهل اليد إلا العصا ثم السيف ، وكيف لا يجوز الخروج عليهم وهم يفسدون في الدين ، ويبدلون حكم الله بحكم القوانين الوضعية ، وهذا هو الكفر الواضح " ([7]) .

مناقشة الإباضية في رؤيتها للإمامة :

يبدو بعد عرض آراء الإباضية حول الإمامة أنها تتفق مع أهل السنة في أمور وتخالفها في غيرها ، ويتضح ذلك من خلال ما يلي :

أولا : لا خلاف بين أهل السنة والإباضية على وجوب الإمامة ، فالإمام تقع على عاتقه حماية الديار والأموال ، وإقامة العدل بين الرعية ، والواقع يثبت أن أية جماعة من الناس تحتاج إلى

---

[1]- شرح النيل ١٤/٣٣٣ .

[2]- الاهتداء : الكندري ص ٧١ ط وزارة التراث عمان .

[3]- سورة البقرة الآية (١٢٤) .

[4]- الدليل : الوا رجلاني : الدليل ٣/٦٤ .

[5]- السابق ٣/٦٤ .

[6]- الإباضية بين الفرق : على يحيى معمر ص٢٩٠ وزارة التراث القومي والثقافة عمان ط (٣) سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

[7]- إزالة الوعثاء : سالم السايبي ص ٧٩ مطابع سجل العرب القاهرة ١٩٧٩ م

من يسوس شئونهم ، لذلك لم يك غريبا أن يقول الرسول – صلى الله عليه وسلم : " إذا كنتم ثلاثة فأمروا أحدكم ([1]) ، يقول الشوكاني :" وإذا شرع هذا لثلاثة يكونون في فلاة من الأرض أو يسافرون فشرعيته لعدد أكبر يسكنون القرى والأمصار أولى "([2]) .

ثانيا : تجعل الإباضية البيعة السبيل الوحيد لثبوت الإمامة ، وترفض ما عدا ذلك ، وهذا مخالف لما عليه فعل الخلفاء الراشدين – رضي الله عنهم – فإذا كان أبوبكر جاء بطريق البيعة فإن تعيين الإمام لمن يخلفه من بعده ثابت ، حيث عهد لعمر بالخلافة من بعده ، وبايعه المسلمون من غير نكير منهم على فعل الصديق – رضي الله عنهما – ولهذا الصنيع أصل في السنة ، فقد أمر الرسول – صلى الله عليه وسلم – زيد بن حارثة في مؤتة ، وقال : إن قتل زيد فأميركم جعفر ، فإن قتل فأميركم ابن رواحة ([3])، يقول الخطابي : " الاستخلاف سنة اتفق عليها الملأ من الصحابة وهو اتفاق الأمة ولم يخالف فيه إلا الخوارج والمارقة الذين شقوا عصا الطاعة ([4]) ، كما تثبت الإمامة بتعيين جماعة من المسلمين تختار الإمام كما فعل عمر مع الستة أصحاب الشورى ، الذين اختاروا عثمان وانعقدت له الإمامة .

ثالثا : لا تتولى الإباضية إماما جاء بالغلبة ، وهذا مناف للصواب ، لأن وجود الإمام من دعائم صيانة العباد والبلاد ، بصرف النظر عن طريقة مجيئه للإمارة ، وهذا ما قرره العلماء الثقات .

يقول الإمام أحمد : " ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين ، وقد كان الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين ، وخالف الآثار عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – فإن مات الخارج مات ميتة جاهلية ، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع ([5]) ، يقول النووي : " إذا

---

[1] –أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/٢٥٨ ورجاله رجال الصحيح

[2] – الجامع لأحكام القرآن القرطبي ١/ ٢٦٤ ت عبد الله عبد المحسن التركي مؤسسة الرسالة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م .

[3] – أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٢٤٨ وصححه الألباني (٧٥٢٠) و انظر ابن حجر في الفتح ك المغازي ب ٤٤ رقم (٤٢٦) .

[4] – معالم السنن : الخطابي ٣/٢٣٦ دار ابن حزم ١٤١٨٧هـ – ١٩٨٧م .

[5] – العقيد السلفية بين الإمام أحمد وابن تيمية سيد السيلي ص ١٦٥ دار المنار القاهر ة وانظر ابن حنبل حياته عصرة : أبو زهرة ص ١٧٣ دار الفكر .

تصدى للإمامة من جمع شرائطها من غير استخلاف ولا بيعة وقهر الناس بشوكته وجنوده انعقدت خلافته لينتظم شمل المسلمين "([1]) .

ثالثا : ترى الإباضية أنه لابأس بتولي غير القرشي الإمامة مخالفة في ذلك إجماع المسلمين ، فثبوت الإمامة العظمى لقريش دلت عليه نصوص عدة ، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن معاوية أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال :" إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا أكبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين ([2]) ، وعن أنس بن مالك – رضي الله عنه – قال : : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم : " الأئمة من قريش إن لهم عليكم حقا ولكم عليهم حقا ما إن استرحموا فرحموا وإن عاهدوا فوفوا وإن حكموا فعدلوا فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ([3]) ، والأحاديث في هذا الباب وفيرة .

يقول القاضي عياض :" اشتراط كونه قرشيا هو مذهب العلماء كافة احتج به أبوبكر وعمر – رضي الله عنهما – على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد ([4])، ويقول ابن حزم معلقا على الحديث السابق ما نصه :" هذه الرواية جاءت مجيء التواتر رواها أنس وجابر وعبادة ومعاوية وابن عمر رضي الله عنهم ([5]) ، وبهذا قال الفقهاء الأربعة([6]) ، وقد خالف بعض أهل العلم في ذلك وذهبوا إلى عدم اشتراط القرشية في الإمامة ، قائلين بأن الحديث الوارد في شأن إمامة قريش من أحاديث الآحاد ومن هؤلاء : الإمام الجويني الذي قال : " وهذا مسلك لا أوثره فإن نقلة الحديث لا يبلغون حد التواتر([7]) ، واستدل هو ومن نحا نحوه بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم : " اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة "([8]) ، ويعد الماوردي أحد العلماء الذين قالوا بعدم شرط القرشية في الإمامة مبينا أن حق قريش مرتبط بمكانتها بين

---

[1]- روضة الطالبين : النووي ١٠/ ٤٦ .ط المكتب الإسلامي ط (٣) سنة١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م

[2]- البخاري ك المناقب ب مناقب قريش ١٢٨٩/٣ .

[3]- السنن الكبرى : النسائي ك القضاء ب ١١ رقم (٥٩٠٩) و المسند ٣٨٩/٧ .

[4]- شرح النووي ١٢/ ٢٠٠ دار إحياء التراث بيروت ١٢٩٢ هـ

[5]- الفصل : ابن حزم ٤/ ١٥٢ دار الجيل بيروت ١٩٨٥ م .

[6]- راجع أقوال العلماء في الكتب التالية أحكام القرآن : ابن العربي ٤/ ١٧٢١دار الكتب العلمية بيروت ، وطبقات الحنابلة لأبي يعلي ٢٦/١دار المعرفة بيروت ، والأم ١/ ١٤٣وأصول الدين ص ٢٧٥ .

[7]- غياث الظلم : الجويني ص ٨٠ دار الدعوة للطباعة والنشر

[8]- أخرجه البخاري ك الأحكام ب السمع والطاعة لأمير رقم (٧١٤٢) .

العرب فهم أقدر من غيرهم على قيادة الناس ، وجمع كلمتهم ودرأ التنازع بينهم بما لهم من عصبية ، أما وقد زالت هيبتها فالأمر متروك للأمة لاختيار الأفضل ([1]) ، والذي أميل إليه أن شرط القرشية شرط كمال لا شرط صحة ، وبخاصة بعد اتساع البلدان وتباعد الأقطار فإمامة القرشي أولي من غيره عند التساوي ، لكن إمامة غير القرشي جائزة متى استجمع باقي الشروط

سادسا : تجيز الإباضية الخروج على الحاكم الجائر في أحد رأييها ، وتوجب الخروج في الرأي الآخر ، والرأيان سواء جواز الخروج أو وجوبه كلاهما بعيد عن الصواب لأن النصوص متضافرة في السمع والطاعة لولي الأمر ، مالم يصدر من الكفر البواح ، فعن عبادة بن الصامت – رضي الله عنه – قال : " دعانا رسول الله – صلى الله عليه وسلم– فبايعناه فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله قال : إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان ([2]) .

يقول ابن بطال : " في هذا الحديث حجة في ترك الخروج على أئمة الجور ولزوم السمع والطاعة " ([3]) ، يقول النووي : "لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم كفرا ظاهرا تعلمونه من قواعد الإسلام فإذا رأيتم فانكروا وقولوا بالحق ، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين ([4]) ، لقد جاء الأمر واضحا بلزوم طاعة الحاكم – رغم بغيه – درأ للفتنة ، وحفظا لبقاء الدولة ففي حديث سلمة بن يزيد – رضي الله عنه – أنه سأل رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يا نبي الله أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا ، فما تأمرنا فأعرض عنه ، ثم سأله فاعرض عنه ، ثم سأله في الثانية أو الثالثة ، فجذبه الأشعث بن قيس ، وقال : اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم ([5]) .

---

[1]– المقدمة : ابن خلدون ص ١٩٥ (بتصرف) دا يعرب ت عبد الله درويش ٢٠٠٤ م

[2]– مسلم ك الإمارة ب وجوب طاعة الأمراء رقم (١٧٠٩) .

[3]– شرح صحيح البخاري : ابن بطال ٨/١٠ مكتبة الرشيد السعودية .

[4]– شرح النوي ٢٢٨/١٢ .

[5]– مسلم ك الإمارة ب في طاعة الأمراء رقم (١٨٤٦) .

لقد كان الخروج على الحاكم في آخر حكم عثمان – رضي الله عنه– باب فتنة عظيم لم يسد حتى اليوم ، وترتب عليه الشقاق بين جماعة المسلمين ، وظهرت الصراعات المذهبية ، وانتشرت الآراء المنحرفة التي ليست من دين الله – تعالى – في شيء ، ولذلك وقف العلماء الثقات– عبر تاريخ الإسلام – من تللك القضية موقفا حاسما ، ولهم في ذلك أقوال جديرة بالتقدير، فإمام أهل السنة أحمد بن حنبل يقول :"السمع والطاعة للأئمة البر منهم والفاجر ([1]) ، وقد سأله فقهاء بغداد أيام محنته ، وقالوا له لسنا نرضى بإمرة الواثق وسلطانه ، فناظرهم – رحمه الله – وقال لهم عليكم بالنكرة في قلوبكم ، ولا تخلعوا يدا من طاعة ، ولا تشقوا عصا المسلمين ([2]) . يقول الطحاوي :" ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا ولا ندعوا عليهم ولا ننزع يدا من طاعتهم ، ونرى طاعتهم من طاعة الله – عزو جل – فريضة ما لم يأمروا بمعصية ([3]).

المبحث الثالث

موقف الإباضية من الصحابة رضي الله عنهم

للصحابة – رضي الله عنهم – منزلة عالية في الإسلام ، فقد شرفهم الله – تعالى – بصحبة نبيه – صلى الله عليه وسلم– وهم الذين حملوا رسالة الإسلام إلى ربوع الدنيا ، وهم من دافعوا عن الشريعة الإسلامية ، سجل القرآن الكريم مناقبهم في مواضع عدة ، ومدحهم الرسول – صلى الله عليه وسلم– في كثير من أحاديثه النبوية الشريفة ، ورغم ذلك فلم يسلم الصحابة – رضي الله عنهم – من الطعن فيهم سواء من خصوم الإسلام ، أومن المنتسبين له .

وقد بدأ الطعن في عدالة الصحابة – رضي الله عنهم – عندما زعمت الشيعة أن أبا بكر وعمر منعا عليا– رضي الله عنهم – حقه في خلافة الرسول– صلى الله عليه وسلم– وقالوا فيهما قولا عظيما؟

---

[1]– شرح أصول السنة : عبد الله بن أحمد ٢١/١ .

٢– المسائل والرسائل ٥/٢ جمع وترتيب عبد الإله بن سلمان دار طيبة السعودية .

[3]– شرح الطحاوية ص ٣٩٧،

ولما تولي عثمان – رضي الله عنهم – نشط المنافقون وقويت شوكتهم ، وأعملوا في أواخر حياته على الدس ونشر الفتنة ، وأتوا من معظم الأمصار، وانتهى المشهد باستشهاده رضي الله عنه .

لكن المشهد بلغ أشده في عهد علي – رضي الله عنهم– عندما احتدم الصراع بين الصحابة – رضي الله عنهم – في مواجهة مسلحة ، استشهد فيها عدد من خيرة الصحابة ، وأعقب ذلك خروج الخوارج على أمير المؤمنين علي ومن معه ، وعلى معاوية ومن معه – رضي الله عنهم – ، وانفتح الباب أمام الناس، وكثرت الفرق ، وذاعت الآراء .

و ظهور الإباضية – كما سبق– كان من آثار هذا الصراع ، ولتلك الفرقة آراء متباينة في شأن الصحابة – رضي الله عنهم – فتارة يمدحون الصحابة بوجه عام ، وتارة يمدحون البعض ويطعنون في غيرهم ، وثالثة يطعنون في كل من خالفهم من المسلمين ، وهو ما يسمى عندهم بالبراء ، وله في تراثهم حيز ليس بالقليل، وتلك آراؤهم بالتفصيل :

الرأي الأول : و يرفض أتباعه الخوض فيما شجر بين الصحابة – رضي الله عنهم والدعاء والاستغفار لهم ، يقول المصعبي من علماء الإباضية :" نسير على منهج الصحابة – رضي الله عنهم – وأخص منهم العشرة المبشرين ، والذين بايعوا تحت الشجرة ، جعلنا الله لآثارهم تابعين ، وبسنتهم مستمسكين ونوقن أن الكل عدول ، ونمسك عما شجر بينهم([1])، ومن يؤيد هذا الرأي في العصر الحاضر من الإباضية الشيخ أحمد الخليلي مفتي عمان الذي قال : هذه فتنة طهر الله منها أيدينا فلا نخوض فيها بألسنتنا ([2]) .

الرأي الثاني : يتولى أصحابه أبا بكر وعمر– رضي الله عنهما – فقط ، وفي ذلك يقول الكد مي من علماء الإباضية : " أجمع الإباضية في أمر أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – وخالفوا الروافض فيما ادعوا عليهم ([3]) .

الرأي الثالث : يعلن هذا الفريق البراءة من الصحابة الذين عايشوا الفتنة ، إذ يتبرؤون من عثمان ومن علي ومن ناصره ومن معاوية ومن ناصره ، ومن الذين خرجوا باحثين عن دم عثمان مثل أم المؤمنين والزبير وطلحة ، كما يعلن هذا الفريق براءته من عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري– رضي الله عن الجميع .

---

[1]–البعد الحضاري : الجعبيري ٧٢/١ جمعية التراث الجزائر ١٤٠٧هـ .

[2]– موقف الإباضية من عثمان وعلي : الخليلي ص ١٦ المكتبة الشاملة للإباضية .

[3]– الاستقامة : الكد مي ٦٠/١ ت محمد أبو الحسن وزارة التراث القومي عمان ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

يقول حميد السليمي :" فأهل الأحداث المضلة في عصر الصحابة " رضي الله عنهم " ومن بعدهم ومن قبلهم إنما نبرأ منهم بسبب ما أحدثوا من المعاصي التي أوجب الله– تعالى – مفارقتهم عليها والبراءة منهم بسببها ([1]) .

الرأي الرابع : وهذا الفريق يتبرأ من الصحابة السابقين ، ويتبرأ من كل المخالفين له من المسلمين في الرأي صحابيا كان أو غيره ، وفي ذلك يقول قاسم الشماخي وهو من علماء الإباضية :" وندين بالبراءة من جميع أعداء الله– تعالى– من الأولين والآخرين ....وممن دان برؤية الله – جل وعلا– وممن دان بالخروج من النار ، وندين بتصويب أهل النهروان الذين رفضوا حكومة علي والبراءة ممن قتلهم ([2]) .

موقف الإباضية من عثمان وعلي – رضي الله عنهما –:

إن من يطالع بعض تراث الإباضية يجد طعنا لا مثيل له في عثمان وعلي – رضي الله عنهما –ولا أعرف لماذا كل هذا العدا ء لهذين الصحابيين، فهما من الخلفاء الراشدين ، وهما– أيضا– من العشرة المبشرين بالجنة، لهما من المناقب ما يفوق الحصر .

فماذا تقول الإباضية عن عثمان رضي الله عنه ؟ ...... لقد اتهموه بما يلي :

١– وصفوه بالظلم وأنه خالف الإمامين من قبله ، يقول سالم السايبي : " أول من سار في المسلمين بسيرة الظالمين بنو أمية ، وأولهم عثمان حيث ائتمنه المسلمون ، وحكموه على أنفسهم فغير وبدل ، وكان عليه من المسلمين ما عمل ([3]) .

٢– تصف الإباضية عثمان بالكفر ، يقول محمد أطفيش وهو محدث الإباضية ومفسرها في كتابه " هيمان الزاد " عند تفسير قوله تعالى : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَستخلفنهم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ([4]) ما نصه : " إن أول من كفر تلك النعمة وجحد حقها عثمان جعله الله على المسلمين فخانهم ....وظل أطفيش يعدد ما يراه هو وأمثاله من مساوئ لعثمان – رضي الله عنه – كتوسعة المسجد ، وإدخال بن الحكم طريد الرسول – صلى الله عليه وسلم – وإعطاء مروان خمس المال المجلوب من إفريقيا.........وختم أطفيش الآية الكريمة بقوله : إن عثمان فرعون هذه الأمة ([5]) .

---

[1]– العقد الثمين : حميد السليمي ١/ ١٨٣ وزارة التراث القومي والثقافة عمان .

[2]– القول المتين : قاسم الشماخي ص ١٠ (بتصرف) مكتبة الضامري عمان ط (٢) ١٤١٣هـ – ١٩٩٢ م

[3]– العرى الوثيقة : سالم السايبي ص ٢٤٢ المكتبة الشاملة .

[4]– سورة النور الآية (٥٥) .

[5]– هيمان الزاد : محمد اطفيش ٢٦٨/٩– ٢٦٩. (بتصرف) .

٣- تنكر الإباضية الآثار النبوية الواردة في مناقب عثمان ، يقول السالمي :" ما يقال في الأحاديث التي رواها قومنا في فضائل عثمان أكثرها مكذوب ([1]) .

ولم ينج أمير المؤمنين علي – رضي الله عنه –من طعن الإباضية ، الذين راحوا يحملونه مسؤولية الفتنة ومن مطاعنهم فيه ما يلي :

١- البراءة منه – رضي الله عنه –يقول العوتبي : أهل البراءة عثمان وعلي وجميع من رضي بحكومة الحكمين ، وجميع الكافرين من الأولين والآخرين ، وكل مخالف للمسلمين في قول أو فعل ([2]) .

٢- ترى الإباضية أن حب علي– رضي الله عنه – للإمامة كان سببا للفتنة بين المسلمين ، وفي ذلك يقول سالم السايبي : " إنما الرجل يخدع بالأكاذيب فيظن الصدق ، وعندما يقع في الأمر يحتار ، وقد كان علي مغرما بالخلافة فابتلي بها و لم تستقم له ، وعاصت عليه ([3]) .

٣- الإباضية تكفر عليا – رضي الله عنه – حيث تذكر كتب التاريخ أن ابن الأغلب جمع الإباضية ، وخاطبهم في شأن علي وما قولهم فيه ؟ ، فقالوا : نقول إنه كافر، في النار من لم يكفره ، فقال لهم فجميعكم على هذا الرأي ؟ قالوا نعم ([4]) ، لقد كشفت بعض الإباضية عن وجههم الحقيقي ، وأظهروا عما في صدرهم تجاه علي– رضي الله عنه – حينما مدح أحدهم الخارجي " عبد الرحمن ابن ملجم " قاتل أمير المؤمنين وزوج بنت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فهذا حميد السليمي من فقهاء الإباضية في المشرق يقول : " ابن ملجم قتل نفسا واحدة ، وعلي قتل أربعة آلاف نفس في وقت واحد إلا قليلا ممن نجا منهم ([5]) ، و يؤيد الوا رجلاني ما قاله السليمي في مدح ابن ملجم بل ويزيد عليه فيقول : " وأما علي فقد حكم بأن من حكم الرجال كافر ، ثم رجع على عقبه وقال : ومن لم يرض بالحكومة كافر، وقاتل من رضي بالحكومة وقتله ، وقاتل من أنكر الحكومة وقتله ، وقاتل أربعة آلاف آواب من الصحابة واعتذر قائلا : إخواننا بغوا علينا ، فقد قال – عزو جل – فيمن قتل مؤمنا واحدا:" وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا " فحرمه الله –

---

[1]- جوابات السالمي : نور الدين السالمي ٢٠٨/٦ مكتبة السالمي ٢٠١٠ م .

[2]- الضياء : العوتبي ٣/ ٧٣- ٧٤ ت رزق هيبة وزارة التراث القومي والثقافة عمان ط (١) ١٤١٥هـ – ١٩٩٥ م .

[3]- العرى الوثيقة : سالم السايبي ص١٨٦ .

[4]- جبل نفوسة : مسعود مزدهوي ١٢٠/١المكتبة الشاملة عمان ،

[5]- العقد الثمين : ١٨٣/١ .

تعالى – الحرمين وعوضه دار الفتنة العراقيين ، وسلم أهل الشرك من بأسه ، وتورط في أهل الإسلام بنفسه ([1]) .

موقف الإباضية من أم المؤمنين من عائشة والزبير وطلحة – رضي الله عنهم– :

تذكر كتب التاريخ المعتمدة أن هؤلاء الثلاثة ما خرجوا من ديارهم إلا بحثا عن دم عثمان رضي الله عنه – وهذا اجتهاد منهم – فلم يكونوا مع أمير المؤمنين أو ضده ، لكن ألسنة أهل البغي طالتهم كما طالت من سبقهم ، حيث عدتهم بعض الإباضية من الخوارج ، الذين خرجوا على إجماع الأمة .

يقول عمر بالحاج :

" فالذين يستحقون هذا الاسم – الخوارج – أكثر من سواهم هم : " عائشة وطلحة والزبير ، بل هم الخوارج الكبار ، لأنهم مصدر كل الفتن التي حاقت بالمسلمين بتمردهم على علي ، وعدم قبولهم ما أجمع عليه الصحابة والتابعون([2]) ، ويقول إبراهيم بيوض من إباضية الجزائر :" وأكبر الرؤساء في هذه الفتن طلحة والزبير وعائشة في فتنة الجمل ([3]) .

لقد تمادى الإباضية حتى جعلوا من أنفسهم حجابا على باب الله – تعالى – فحكموا على أم المؤمنين والزبير وطلحة بالنار ، فهذا الوا رجلاني حجتهم يقول :" قاتل علي طلحة والزبير وعائشة فقتاله حق لأنهم شقوا عصا الأمة ، فحرمهم الله الجنة وكانت عاقبتهم النار([4]) ، وتبرأ الإباضية من الزبير وطلحة ، بحجة أنهما خالفوا عليا – رضي الله عنهم– ويقولون : إن الزبير هرب وقتل فارا ، وطلحة ثبت وقتل في المعركة فبرئ المسلمون منهما ([5]) .

موقف الإباضية من معاوية وعمرو وأبي موسى – رضي الله عنهم – :

تعلن الإباضية براءتها من معاوية ومن كان معه في واقعة التحكيم بينه وبين علي – رضي الله عنهما – وتحكم عليهم بالكفر وفي ذلك يقول الكد مي :" ونبرأ من طلحة والزبير ومعاوية وعمرو وأبي موسى وأتباعهم وأشياعهم ومن تولاهم على كفرهم وجورهم من أهل البدع وأصحاب الهوى " ([6]).

---

[1]– الدليل والبرهان : الوا رجلاني ٣٧/١ والآية من سورة النساء رقم (٩٣) .

[2]– دراسة في الفكر الإ باضي : عمر بالحاج ص ٩٦ المكتبة الشاملة .

[3]– فضل الصحابة والرضا عنهم : إبراهيم بيوض ص ٥٠ ط (١) معهد الجيل غراد يه الجزائر .

[4]– انظر الدليل والبرهان ٣٧/١ وانظر الاستقامة للكد مي ٩٥/١ ت محمد أبو الحسن وزارة التراث القومي والثقافة عمان ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ .

[5]– السير والجوابات لعلماء عمان ١/ ١٠١ لمجموعة من علماء عمان ت د سيدة الكاشف نشر المكتبة الشاملة الإباضية .

[6]– بيان الشرع : الكد مي ٢٧٧/٣وزارة التراث القومي والثقافة عمان ط (١) سنة ١٤٠٥ هـ .

مناقشة رؤية الإباضية في الصحابة – رضي الله عنهم – :

مال بعض الإباضية عن الصواب وجنحوا إلى الباطل في أحكامهم الجائرة على بعض الصحابة – رضي الله عنهم – وأخطر من ذلك أن تلك الأحكام تؤصل للفكر المنحرف الذي تقوم عليه الجماعات المناوئة لدين الله تعالى ، وحتى تقوم الحجة على الإباضية فيما ذهبت إليه أقول :

أولا : لا نكير على الإباضية عندما توافق أهل السنة في حديثها عن أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما ، فقد ذكرت ما لهما من محاسن ، وعددت ما ورد في شأنيهما من مناقب ، فهما من العشرين بالجنة ([1])، ودعانا الرسول – صلى الله عليه وسلم – إلى الاقتداء بهما، ويحمد من الإباضية كل من توقف عن الخوض فيما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم .

ثانيا : ننكر على من طعن منهم في الصحابة – رضي الله عنهم – لأن الطعن في أي منهم طعن في الدين نفسه ، لأنهم نقلة الإسلام إلى الناس ، وهم من شرفهم الله – تعالى– بحمل رسالته إلى ربوع الدنيا ، وهذا اجتباء من الله – تعالى – يقول ابن القيم :" فالله أعلم حيث يجعل رسالاته أصلا وميراثا ، فهو أعلم بمن يصلح لحمل تلك الرسالة فيؤديها بالأمانة والنصيحة ، وكذلك هو– سبحانه – أعلم بمن يصلح من الأمم لوراثة رسله والقيام بخلافتهم وحمل ما بلغوه عن ربهم([2]) ، ولذلك أثنى الله – تعالى – عليهم فقال : " وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ([3]) ، ويقول جل وعلا : " مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ([4]) ، والصحابة – رضي الله عنهم – كلهم عدول لا ينبغي الطعن فيهم ، رغم أنهم كغيرهم من البشر يصيبون ويخطئون ، إلا أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – حماهم بسياج منيع من أن تطالهم ألسنة الناس فقال فيما رواه أبو هريرة : " لا تسبوا أصحابي : فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه

---

[1]– أخرجه النسائي في السنن ك المناقب ب مناقب أصحاب الرسول رقم (٨١٩٤) و أحمد في المسند١٣٦/٣ وقال حديث صحيح .

[2]– طريق الهجرتين : ابن القيم ص ١٧١ دار السلفية القاهرة ١٣٩٤ هـ .

[3]– سورة التوبة الآية (١٠٠) .

[4]– سورة الفتح الآية (٢٩) .

([1]) ، وهو – صلوات الله وسلامه عليه – لم يكفر أو يفسق حاطب بن أبي بلتعه – رضي الله عنه – رغم ما أقدم عليه من الشروع في إبلاغ قريش بعزم الرسول – صلى الله عليه وسلم – على دخول مكة ، وعندما قال عمر – رضي الله عنه – دعني أقتله يا رسول فقد خان الله ورسوله والمؤمنين أجابه – عليه السلام – وقال: أليس من أهل بدر ؟ لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفر الله لكم ([2]) .

ثالثا : تكفير الصحابة – رضي الله عنهم – أو غيرهم من أهل القبلة – كما ثبت في كتب الإباضية بغير سبب موجب للكفر افتراء على الشرع واعتداء على حقوق الناس ، إذ التكفير مسلك خبيث حذر منه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في مواضع عدة ، فقال : " أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما إن كان كما قال وإلا رجعت عليه " ([3]) وعن أبي ذر – رضي الله عنه – قال سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول لا يرمي رجل رجلا الفسوق أو بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك ([4]) ، و للعلماء الأجلاء أقوال سديدة في التحذير من التكفير، يقول الطحاوي : " ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله ([5]) ، وقد ذكر البخاري أن أهل السنة لم يكونوا يكفرون أحدا من أهل القبلة بالذنب ([6]) ، ويقول ابن تيمية : " إنه تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دل عليه الكتاب والسنة أنهم لا يكفرون أحدا من أهل القبلة بذنب ، ولا يخرجونه من الإسلام بعمل ([7]) .

رابعا : إن الفتنة التي وقعت في آخر حكم عثمان – رضي الله عنه – لم يكن طرفا فيها ، وكل الشبه التي ساقها المغرضون في شأنه فندها العلماء الثقات ، وسجلوا في ذلك مصنفات ([8]) ، وقد أخبر الرسول – صلى الله عليه وسلم – عن فتنة عثمان – رضي الله عنه– وبشره بالشهادة وبين أنه وأصحابه على الحق في مواضع عدة ، فعن ابن عمر – رضي الله عنهما – قال : ذكر رسول الله – صلى الله عليه وسلم فتنة فقال : يقتل فيها هذا مظلوما – وكان يعني – عثمان بن عفان([9]) ، وعن قيس قال حدثني أبو سهلة قال : قال لي عثمان يوم الدار أن رسول

---

[1]– البخاري ك فضائل الصحابة ب قول الرسول لوكنت متخذا خليلا رقم (٣٤٧٠) .

[2]– مسلم ك فضائل الصحابة ب من فضائل أهل بدر رقم (٢٤٩٤) .

[3]– البخاري ك التوحيد ب من أكفر أخاه بغير تأويل رقم (٦١٠٤) .

[4]– البخاري ك الأدب المفرد ب ما نهي عنه من السباب رقم (٦٠٤٥) .

[5]– شرح الطحاوية ص ٤٢٦– ٤٢٧

[6]– شرح اعتقاد أهل السنة : اللالكائي ١/ ١٧٥ دار طيبة للنشر .

[7]– مجموع الفتاوى ٩٠/٢٠ .

[8]– شبهات حول الصحابة والرد عليها ذو النورين عثمان بن عفان لابن تيمية .

[9]– الترمذي رقم (٣٧٠٨) وأخرجه أحمد رقم (٥٩٥٣) وقال أحمد شاكر إسناده صحيح ١٧١/٨ .

الله – صلى الله عليه وسلم – قد عهد إلى عهدا فأنا صابر عليه ([1]) ، بل إنه– صلى الله عليه وسلم – دعاه إلى الثبات على الحق وعدم النزول على رغبة الخارجين عليه فقد روت عائشة – رضي الله عنها – أنه قال : يا عثمان إنه لعل الله يقمصك قميصا فإن أرادوك على خلعه فلا تخلعه ([2]) ، والأحاديث في فضائل عثمان – رضي الله عنه – كثيرة خلافا لما ذكره الإباضية ([3]) فهو من العشرة المبشرين ، وزوجه الرسول – – صلى الله عليه وسلم – ببنتيه ، وهو من الخلفاء الراشدين الذين قال فيهم الرسول –صلى الله عليه وسلم : عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ([4]) ، أما أمير المؤمنين على – رضي الله عنه – فله من المناقب ما لا سبيل إلى حصره ، فقد جعله الرسول– – صلى الله عليه وسلم – على المسلمين لما خرج إلى تبوك ، فقال علي : أتخلفني في الصبيان والنساء فقال له الرسول الكريم : ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي([5]) ، وقد أخذ الرسول – صلى الله عليه وسلم – يوما بيده ثم قال : اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ([6]) ، ومن ثم فشخص كهذا لا يجوز الطعن فيه ، أو سبه فضلا عن تكفيره كما ذهبت الإباضية ، فقد أخرج مسلم في صحيحه أن عليا قال : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي إلي " أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق ([7])

رابعا : لا شك أن الصحابة – رضي الله عنهم – الذين خرجوا في مواجهة بعضهم البعض إبان حكم أمير المؤمنين معذورون ، فعلي إنما خرج لقتال من يريد أن يفرق بين المسلمين وقدم ذلك على القصاص من قتلة عثمان – رضي الله عنه – اجتهادا منه – مع الأخذ في الاعتبار صعوبة القصاص آنذاك من جموع غفيرة أعلنت تمردها على الدولة ، فلم يفرط علي – رضي الله عنه – في دم عثمان، أما معاوية – رضي الله عنه – فهو من كتاب الوحي وهو خال المؤمنين، وهو الذي دعا له رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال : " اللهم اجعله هاديا

---

[1]– أخرجه الترمذي ك المناقب ب مناقب عثمان رقم (٣٧١١) وقال الألباني حديث صحيح .

[2]– أخرجه الترمذي ك المناقب ب مناقب عثمان رقم (٣٧٠٥) وصححه الألباني .

[3]– راجع فضائل الصحابة في صحيح البخاري ب مناقب عثمان ، وكذا باقي الكتب الستة .

[4]– أخرجه ابن ماجة ك الإيمان ب الاعتصام بالسنة ١٥/١ وصححه الألباني وفي مسند أحمد رقم (١٧١٤٤) وقال شعيب الأرناؤوط صحيح .

[5]– أخرجه البخاري ك المغازي ب غزوة تبوك رقم (٤٤١٦)

[6]– أخرجه أحمد في المسند ١١٨/١والحاكم في المستدرك رقم (٤٥٧٦) وقال صحيح على شرط الشيخين أخرجه ابن ماجه رقم ١١٦ وصححه الألباني .

[7]– مسلم ك الإيمان ب الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان رقم (١٣١) .

مهديا واهد به ([1])، فقد رفض مبايعة علي قبل القصاص لابن عمه عثمان – رضي الله عنه – وهذا اجتهاد منه– أيضا – وطلحة والزبير – رضي الله عنهما – وهما من المبشرين بالجنة – ولهم مناقب رفيعة (٢) إنما خرجا ومعهما أم المؤمنين – رضي الله عن الجميع – بحثا عن دم عثمان وهذا اجتهاد منهم أيضا ، والذين مكثوا في بيوتهم واعتزلوا الفتنة من الصحابة – رضي الله عنهم – اجتهدوا أيضا – وللمخطئ ممن سبق ذكره أجر، وللمصيب أجران ، وتذكر المصادر أن عائشة – رضي الله عنها – ذهبت إلى البصرة بحثا عن الإصلاح والسعي للقصاص من قتلة عثمان حقنا للدماء ، بعدما كثر الشقاق بين الناس ، وقد أشار إلى ذلك الطبري([3]) وابن حبان([4]) ، و بعد الحرب جاءها علي – رضي الله عنها– وقال لها غفر الله لك قالت : ولك([5]) .

خامسا : قصة التحكيم المتداولة في كتب التاريخ دخلها كثير من الزيادة والنقصان ، لاسيما ما يتصل بموقف أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص – رضي الله عنهما – فهما من خيرة الصحابة ، وما كان على الإباضية وغيرها كالخوارج أن تحمل على هذين الصحابيين ، وتقدح في إيمانهما لمجرد قصة مختلقة أنكرها ابن العربي في العواصم وقال عنها : " كلها كذب صراح ([6]) ، وعلى فرض صحة بعض أحداثها منهم – رضي الله عنهم – فهم كغيرهم من البشر ، يصدر منهم الخطأ والصواب ، وهما أصحاب فضل ولهما مناقب عالية ، فأبو موسى الأشعري – رضي الله عنه – دعا له الرسول– صلى الله عليه وسلم – بالمغفرة فقال : اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه وأدخله يوم القيامة مدخلا كريما ([7]) ، و مدحه – صلى الله عليه وسلم – وأثنى على تلاوته للقرآن فقال : إن عبد الله بن قيس أعطي مزمارا من مزامير آل داود ([8]) ، و لعمرو بن العاص – رضي الله عنه – فضائل كثيرة ، فقد شهد له الرسول – صلى الله عليه وسلم – بالإيمان فقال : ابنا العاص مؤمنان : عمرو وهشام([9]) وعن عقبة بن عامر – رضي الله عنه –

[1] - الترمذي ك المنقب ب ذكر معاوية رضي الله عنه رقم (٣٨٤٢) وقد صححه الألباني .

[2]– أحمد ١٣٦/٣ وقال حديث صحيح ، والترمذي ك المناقب ب مناقب عبد الرحمن بن عوف رقم (٣٧٤٨) ، وانظر مناقب طلحة والزبير في الصحيحين ك المناقب .

[3]– تاريخ الطبري : ابن جرير ٤٦٢/٤ دار التراث بيروت ط (٢) سنة ١٩٧٣ م

[4]– الثقات : ابن حبان ٢٨٢/٢ دار المعارف حيد آباد ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .

[5]– البداية والنهاية ابن كثير ٢٤١/٧ دار إحياء التراث ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

[6]– العواصم من القواصم : ابن العربي ص ١٧٩ ط (٢) مكتبة السنة ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .

[7]– مسلم ك فضائل الصحابة ب فضائل أبي موسى رقم (٢٤٩٨) .

[8]– مسلم ك صلاة المسافرين ب استحباب تحسين الصوت بالقرآن رقم (٧٩٣) .

[9]– التاريخ الكبير للبخاري ٦ / ٣٠٣ والسلسلة الصحيحة ١/ ٢٤٠ .

قال – صلى الله عليه وسلم أسلم الناس وآمن عمرو[1] ، وقد شهد غزوة ذات السلاسل [2] ، ومناقب عمرو رضي الله عنه منشورة في كتب السنة وكتب التراجم لمن أراد المزيد[3] .

سادسا : الأحداث الدامية التي بين الصحابة – رضي الله عنهم – ينبغي العزوف عنها توقيرا لمكانتهم ، وأن يكون قول المسلم إزاء ما حدث " تلك دماء طهر الله منها أيدينا أفلا نطهر منها ألسنتنا " كما قال عمر بن عبد العزيز[4].

سابعا : إن الآثار النبوية تدل على أن الفتنة كائنة لا محالة فقد أخبر النبي – صلى الله عليه وسلم– عنها، وأثبت الإيمان لطرفي الفتنة ، وشهد للحسن – رضي الله عنه – حينما قال : إن ابني هذا سيد وسيصلح الله على يديه فئتين عظيمتين من المسلمين [5]، وبالفعل تنازل الحسن – رضي الله عنه – ليزيد في عام الجماعة ، وحفظ الله – تعالى– دماء المسلمين ، وانطلقت الدعوة الإسلامية تجوب الأقطار ، وتبلغ الناس أعظم رسالة عرفتها البشرية .

المبحث الرابع

قضايا فقهية في منظور الإباضية

---

[1]– أخرجه الترمذي ك المناقب ب مناقب عمرو بن العاص رقم (٣٨٤٤) وقال الألباني صحيح .

[2]– سير أعلام النبلاء ٢/ ١٨٤ .

[3]– راجع كتاب أسد الغابة : ابن الأثير ٣/ ٧٤١ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢/١١١-١١٦ ، وانظر التاريخ الكبير للبخاري ٣٠٣/٦ .

[4]– مناقب الشافعي الرازي ص٤٤٩ ت أحمد حجازي السقا مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م ، وانظر جامع بيان العلم : ابن عبد البر ٢/ ٩٣ .

[5] – البخاري ك الصلح ب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن رقم (٢٧٠٤) .

يتسم المذهب الإ باضي برؤية مغايرة لما أجمع عليه أهل العلم إزاء بعض القضايا الفقهية ، فهم يعتبرون أنفسهم أسبق من المذاهب السنية التي ظهرت في القرنين الأول والثاني الهجريين ، و لا يعملون إلا بالآثار الثابتة عندهم .

يقول سالم بن حمود : " الإ باضيون مستقلون بأمرهم من أول الإسلام إلى آخر أيامهم ، وذلك أن الإباضية هم أهل الحق من أول الإسلام قبل ابن إباض وبعده ([1]) وترى الإباضية أن المذهب الفقهي عندهم وضع مناهجه جابر بن زيد ، واتخذ مذهبهم الفقهي شكله النهائي على يد تلميذه أبي عبيده مسلم بن أبي كريمة ، ودونت مسائله في مسند الربيع بي حبيب ([2]) .

ومصادر الفقه لدى الإباضية القرآن الكريم ومسند الربيع ، وما تحتهما من شروح كتفسير القرآن الكريم لعبد الرحمن بن رستم ، وتفسير هود بن محكم ، وتفسير هيمان الزاد ليوسف أطفيش، وتفسير الوا رجلاني ، وتفسير آيات الأحكام لأبي مؤثر الصلت ([3])

ومن أهم المراجع الفقهية عند الإباضية كتاب " النيل وشفاء العليل لعبد العزيز الثميني ، وقد شرحه محمد أطفيش ، وكتاب معارج الآمال لعبد الله السالمي وكتاب المدونة لأبي غانم بشر بن غانم ، والديوان المعروض – وهو مخطوط – وروايات ضمرة لمؤلفه صفر بن عبد الملك ([4]) .

هذا ، وقد خالفت الإباضية أهل السنة في جملة من الأحكام الفقهية منها ما يلي :

أولا : المسح على الخفين :

فالإباضية ترفض المسح على الخفين ويعللون ذلك بأن الأحاديث الواردة في شأن المسح لم تثبت عندهم ، وذكروا جملة من الآثار تمنع المسح ، منها :

١– روى أبو عبيدة عن جابر عن ابن عباس أنه قال : ما رأيت رسول الله مسح على خفيه ([1]) .

---

[1]– أصدق المناهج : سالم بن حمود ص ٢٦ .

[2]– دراسات عن الإباضية :عمر النامي ص ١٢٩ المكتبة الشاملة .

[3]– السابق ص ١٣٠ وانظر الجواهر : البرادي ص ٢٢٠ – ٢٢١ قسطنطينة الجزائر سنة ١٣٠٢ هـ – ١٩٨٤ م .

[4]– دراسات عن الإباضية ص ١٥٣.

٢- ما رواه أبو عبيدة عن جابر عن عائشة – رضي الله عنهما- أنها قالت : "لأن أحمل السكين على قدمي أحب إلى من أن أمسح على الخفين "([٢]) .

ثانيا : موقف الإباضية من رفع اليدين وضمهما في الصلاة :

تنكر الإباضية رفع اليدين أثناء الصلاة في المواضع التي ذكرها العلماء ، بحجة أن ذلك لم يثبت عندهم([٣]) ، وتشدد علماء الإباضية في هذه المسألة حتى صنفوا في ذلك كتبا(٤) .

يقول أبو سعيد الكد مي من علماء الإباضية : " إن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام وعند تكبيرة العيدين وفي الصلوات كلها منهي عنه ، وفعله يقع موقع العبث في الصلاة " ([٥]) ، كما تنكر الإباضية ضم اليدين ووضعهما على السرة، ويقولون بثبوت الإرسال ([٦]) ، وقد بالغ بعض الإباضية في ذلك فعدوا الرفع والضم من مكروهات الصلاة([٧]) ، أما السالمي فقد تشدد في تلك المسألة فقال :" وأما إن مد يده قدامه مع رأسه أو جعلهما مع رأسه في ركوعه فإنه يعيد صلاته ، لأنه أتى بما لا يشبه الصلاة ([٨]) .

ثالثا : الاقتصار على قراءة الفاتحة فقط في كل ركعات الصلاة :

انفرد المذهب الإ باضي دون غيره من المذاهب بعدم قراءة شيء من القرآن بعد سورة الفاتحة في الأوليين من الصلوات السرية ، حيث جاء في مسند الربيع بن حبيب أنه سئل : أيقرأ في الأولى من الظهر والعصر بشيء غير الفاتحة فقال : قالوا لا إلا بفاتحة الكتاب فيما بينك وبين

---

[١]- مسند الربيع ٦٢/١ رقم (١٢٢)

[٢]- السابق رقم ٦٢/١ (١٢٥)

[٣]- الضياء : العوتبي ١٥١/٥.

[٤]- ألف أحمد بن سعود السايبي من علماء الإباضية "رسالة في الرفع والضم في الصلاة " وانظر رسالة سليمان الشيباني " الرفع والضم في الصلاة .

[٥]- بيان الشرع : الكد مي ٩١/١١وزارة التراث القومي والثقافة عمان ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م

[٦]- السابق ١١/ ٩٣ .

[٧]- مختصر الخصال : الحضرمي ص ٥٨ .الأردن سنة ١٩٨٥ م

[٨]- لمعارج الأصول : السالمي ٦/ ٣١ نشر وزارة التراث عمان .

نفسك ([1]) ، ويقول السالمي في المعارج : " وَأَمَّا الظهر والعصر فلا قراءة فيهما غير الْحمد " ([2]) .

رابعا : ترك القنوت في صلاة الوتر :

تخالف الإباضية ما ثبت في السنة من القنوت في صلاة الوتر ، بحجة أنه لم يثبت عندهم ، قال أبو سليمان عن الربيع :" لا ينبغي القنوت في الوتر ولكن بعدما يسلم يدعو بما شاء " ([3]) ، ونقل الربيع في المسند عن جابر أنه سئل عن القنوت في صلاة الفجر والوتر فقال : إنها بدعة ابتدعها الناس ، وإن النبي– صلى الله عليه وسلم – لم يقنت في صلاته ولا الخليفتين من بعده (٤) .

خامسا : وجوب القصر في السفر : يعتبر الإباضية قصر الصلاة الرباعية في السفر فرضا ، يقول الربيع :" ما أحب غير أن تكون الفريضة ركعتان(٥) ، ويبدو أن هذا الرأي ليس مجمعا عليه عند الإباضية فهناك من جعل القصر رخصة ، وهناك من يفضل عدم القصر أصلا (٦)

سادسا : كفارة تأخير الصلاة عند الإباضية :

جعلت الإباضية كفارة من تأخر عن أداء الصلاة عتق رقبة ، أو صيام شهرين وتضاعف الكفارة إن تأخر أكثر من مرة ، فقد ذكروا أن امرأة جاءت إلى أبي سفيان – أحد علمائهم – فقالت إني كنت أطين حائطا لي ، فاشتغلت به عن الصلاة حتى نودي بالظهر ، فما زلت على عملي حتى نودي بالعصر ، وكنت أرى أن أفرغ من غسلي قبل العصر فلم أفرغ ، فسأل لها

---

[1]– المدونة الصغرى : أبو غانم الخرساني ٢٦/١ وزارة التراث القومي والثقافة عمان ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤ م . وانظر دراسات في الإباضية ص ١٦٣ .

[2] -معارج الأصول ٤٢١/٥ .

[3]– الضياء ١٢٤/٥ وانظر فقه الإمام الربيع : سلطان اليعربي ٤٩/١ وزارة الأوقاف عمان.٢٠٠٥م .

[4]– مسند الربيع ك الإيمان والنذور رقم (٣٠٣) .

[5]– المدونة الصغرى ٨١/١

[6]– شرح الجامع الصحيح : نور السالمي ٣٢٢/١ .

الربيع فقال : تعتق رقبة ، قلت فإن لم تجد قال فتصوم شهرين متتابعين ، وقلت له : فإنها قد فعلت مثل فعلتها هذه مرة أخرى قال : فلتصم شهرين وشهرين ([1]) .

سابعا : مسائل في الصوم عند الإباضية :

تخالف الإباضية أهل السنة في الصوم وذلك في عدة مسائل منها :

الأولى : ترى الإباضية أن الذنوب مثل الغيبة والنميمة تفطر الصائم وتوجب عليه القضاء ، كما أنها مبطلة للوضوء ، يقول الربيع : " يفطر الصائم إذا بهت أخاه المسلم وينتقض الوضوء" ([2]) .

الثانية : وتتعلق بقضاء الصوم ، وفيها يرى الإباضية أن من فاتته أيام فعليه صيامها متتالية ([3]) .

الثالثة : يرى فقهاء أن " من أصبح جنبا أصبح مفطرا ، أي من نام على جنابة ثم أصبح جنبا فقد أصبح مفطرا وعليه القضاء ، ودليلهم في ذلك ما ثبت عندهم من رواية أبي هريرة – رضي الله عنه – أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال :" من أصبح جنبا أصبح مفطرا ([4])، ويذهب الإباضية في ردهم على الأحاديث التي تثبت أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – أصبح جنبا من جماع في رمضان ثم صام([5]) بأن ذلك كان عملا خاصا به أو لعل قد نسي أو كان نائما – صلى الله عليه وسلم – وذهبوا إلى أن أقوال الرسول تقض أعماله ([6]) .

ثامنا : مسائل في الزكاة :

تخالف الإباضية منهج أهل السنة في باب الزكاة في مسألتين :

---

[1]- بيان الشرع ١٢/ ١٩٧ .

[2]- الضياء ٣١٨/٦

[3]- دراسات في الإباضية ص ١٦٦ .

[4]- مسند الربيع ٨١/١ رقم (٣١٥) ، وقد ذكره ابن عبد البر في التمهيد ٣٩/٢٢ وفيه نظر .

[5]- أخرجه مسلم ك الصيام ب صحة من طلع عليه الفجر وهو جنب رقم (١١٠٩) .

[6]- دراسات في الإباضية ص ١٦٧ .

الأولى : أن نصاب البقر ونصاب الإبل عندهم سواء ، فكما في كل خمسة من الإبل شاة كذلك في كل خمس بقرات شاة ، وفي كل عشر شاتان ، وفي كل خمس عشرة ثلاث (١) ، يقول أبو المؤرخ من علماء الإباضية : " الأثر عند فقهائنا الذين نأخذ عنهم ونعتمد عليهم أن السنة في زكاة البقر كالسنة في زكاة الإبل ليس بينهما خلاف ([2]) .

الثانية : وتتعلق بمصارف الزكاة ، وفيها يشترط فقهاء الإباضية أن المستحق للزكاة ينبغي أن يكون في حالة "ولاية" ، فأهل البدع – غير الإباضية – لا يأخذون الزكاة إلا إذا لم يوجد الموافق الوفي بدينه ولا أحدا من أهل الاستقامة ، فإنها تعطى في فقراء المخالفين والعصاة ([3])

مناقشة القضايا الفقهية الواردة في تراث الإباضية :

يجدر قبل مناقشة المسائل الفقهية لدى الإباضية أن أعرض لمصادر الفقه عندهم ، لأن الأصل عنوان على الفرع ، فالتفاسير القرآنية التي لديهم تجمع بين الصحيح والسقيم ، أما كتاب السنة المعتمد عندهم ، وهو مسند الربيع، و الذي يسمونه الجامع الصحيح حوى – أيضا – أحاديث صحيحة ، وأخرى موضوعة ، نسبوها لجابر ، من ذلك حديث :" ما آتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فهو مني وما خالفه فليس مني " وهو لا يصح وأنكره المحدثون ([4]) ونظير ذلك في المسند كثير .

ومما يقدح في مصداقية المسند أن أجزاء منه ليست من أقوال الربيع ، بل ضمها إليه الو ارجلاني ، وهومن إباضية الجزائر ، وقد أشار إلى ذلك عبد الله بن حميد السالمي فقال : " ضم الوا رجلاني إلى المسند آثارا احتج بها الربيع على مخالفيه في مسائل الاعتقاد ([5]) .

---

[1]- قواعد الإسلام : الجيطالي ١٢/٢ زكاة الأنعام : أحمد الخليلي ص ١١١ وانظر بحوث وفتاوى لسعيد القنوبي ٧٢/١ .

[2]- المدونة ٢٤٦/١.

[3]- معارج الآمال: نور السالمي ٩/ ٣٥١ .

[4]- ذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١١٩١/٢ وقال : هذا لا يصح وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٥٨/١٣ من وضع الزنادقة مكتبة المعارف الرياض ..

[5]- مناهج المحدثين : أبو لبابة حسين مذكرات مخطوطة ص ٤١- ٤٢

أما عن جامع أحاديث المسند – والذي يقوم عليه مذهب الإباضية – فيقول عنه الشيخ الألباني : " الربيع بن حبيب الفراهيدي إباضي مجهول ليس له ذكر في كتب أئمتنا، ومسنده ملئ بالأحاديث الواهية المنكرة ([1]) ، وقد ذهب بعض الإباضية إلى أن الإمام أحمد – رحمه الله – سئل عن الربيع فقال ما أرى به باسا ، وهذا تدليس لأن الذي سئل عنه أحمد– رحمه الله – هو الربيع بن حبيب الحنفي ، وهو رجل ثقة معروف وثقه أحمد ويحي بن معين ([2]) .

و شيخ الربيع وهو مسلم بن أبي كريمة التميمي قال عنه ابن حبان بعدما ذكره في التابعين : " ولست أعتمد عليه ولا يعجبني الاحتجاج به لمذهبه الرديء ([3]) .

وحقيقة المنظر الأول لفكر الإباضية – وهو جابر بن زيد – فيها نظر، فلم يكن– في الأصل – إباضيا ، يقول ابن حبان وكانت الإباضية تنتحله ([4])، وقد ذكر ابن سعد في الطبقات تبرؤ جابر من الإباضية ، فعن قتادة عن عزرة قال : قلت لجابر بن زيد : إن الإباضية يزعمون أنك منهم قال : أبرأ إلى الله منهم ، وقيل له ما تقول في أهل النهروان قال أبرأ إلى الله منهم ([5]) ، هذا ما ذكر العلماء الثقات عن سلسلة الفكر لدى الإباضية ، أما عن مسائلهم ، وما فيها من مخالفة لما هو ثابت في دين الله –تعالى – فسوف أناقشها معتمدا على الأدلة الدامغة وذلك من خلال ما يلي :

أولا : ما ذهبت إليه الإباضية من عدم ثبوت أدلة جواز المسح على الخفين ظاهر البطلان ، لأن المسح ثابت في صحيحي البخاري ومسلم عن جابر – رضي الله عنه – أنه بال ثم توضأ ومسح على خفيه فقيل له تفعل هذا ؟ فقال نعم رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بال ثم توضأ ثم مسح علي خفيه ([6]) ، ويقول الإمام أحمد – رحمه الله : " وردت أحاديث المسح على الخفين عن أربعين من الصحابة – رضي الله عنهم – مرفوعة وموقوفة ([7])، ولم تخل مصنفات

[1]– سلسلة الأحاديث الضعيفة : الألباني ٤٠٣/٦ . ١٩٣/٤دائرة المعارف العثمانية ١٣٧١هـ – ١٩٥٢ م

[2]– تهذيب التهذيب : ابن حجر ٢٤١/٣ دائرة المعارف النظامية الهند ١٣٢٥ هـ .

[3]– إكمال تهذيب الكمال : علاء الدين مغلطاي ٣/ ١٢١ الفاروق للطباعة والنشر القاهر ٢٠٠٠ م

[4]– الثقات : ابن حبان ٣١/١ دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .

[5]–الطبقات : ابن سعد ١١٧/١– ١١٨ .

[6]– مسلم ك الطهارة ب المسح على الخفين رقم (٢٢٧٠) .

[7]–الاستذكار : ابن عبد البر ٢١٢/١ت سالم عطا دار الكتب بيروت .

المذاهب الأربعة من ذكرها للمسح ، فقد أفردوا له أبوابا ، وفرعوا عليه أحكاما ([١]) ، وكل ما ساقته الإباضية من أحاديث على عدم جواز المسح لا أصل لها ، فحديث المسند الذي يذكر أن الرسول الله ما مسح على خفيه قط مردود بحديث جرير ، وهو في الصحيحين ، وحديث عائشة: "لأن أحمل السكين على قدمي أحب إلى من أن أمسح على الخفين " حكم عليه ابن الجوزي بالوضع ([٢]) ، وقال ابن حجر في التلخيص أنه باطل([٣]) .

ثانيا : رفع اليدين أثناء تكبيرة الإحرام وغيرها من تكبيرات الانتقال ثابت في كتب السنة([٤]) ، وأجمع عليه أهل العلم ، يقول ابن حجر في الفتح :" أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند افتتاح الصلاة ([٥]) ، ويقول البخاري :" حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان بن عبد الملك قال : سألت سعيد بن جبير عن رفع اليدين في الصلاة فقال هو شيء تزين به صلاتك ([٦]) ويقول ابن رشد : " ذهب الجمهور إلى أن رفع اليدين سنة في الصلاة ([٧]) . والضم لا يختلف حكمه عن الرفع فكلاهما ثابت ، فعن وائل بن حجر أن النبي – صلى الله عليه وسلم – إذا كان قائما قبض بيمينه على شماله ([٨]) ، ورغم أن أصحاب المذاهب يتفقون على أن الضم سنة ([٩]) إلا أنهم يختلفون في موضع وضع اليمنى على اليسرى .

ثالثا : أجمع العلماء أن القراءة بعد الفاتحة ثابتة في الأوليين من الظهر و العصر، فعن قتادة – رضي الله عنه قال : كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقرأ في الركعتين الأوليين من

---

[١]– انظر المبسوط : محمد بن الحسن ١/ ٨٨ العلوم الإسلامية للنشر ، وانظر الاختيار : الموصلي ٢٧/١، وانظر الموطأ : مالك بن أنس ١٠١/١ وانظر التاج والإكليل : أبوعبد الله العبدري ٢٣٠/١ ،وانظر الذخيرة ٣٢١/١ دار الغرب بيروت ،وانظر الأم ٤٢/١ دار الفكر للطباعة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م ، وانظر المجموع للنووي ٥٩٤/١ ، وانظر الإقناع للماوردي ٢/١ .

[٢] - العلل المتناهية : ابن الجوزي ٩٤٧/٢ دار الكتب العلمية ١٩٨٢ م .

[٣] - تلخيص الحبير : ابن حجر ٢٤٩/١ مؤسسة قرطبة ١٩٩٥م

[٤]– سنن أبي داود ك الصلاة ب من لم يذكر الرفع عند الركوع رقم (٧٤٨) .

[٥]– فتح الباري ٢/ ٢٧٨ دار الكتب العلمية

[٦]– قرة العينين برفع اليدين في الصلاة : البخاري ٣٢/١ .ت أحمد الشريف دار الأرقم للنشر والتوزيع الكويت

[٧]– بداية المجتهد : ابن رشد ٢٠٩/١ دار المعرفة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م

[٨]– أخرجه الترمذي ك الصلاة ب ما جاء في وضع اليمين على اليسار رقم (٢٥٢) وصححه الألباني .

[٩]– أنظر انظر الاختيار ٥٣/١ نشر دار الخير ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م ،

صلاة الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية ([1])، وقد ذكر العلماء أن القراءة بعد الفاتحة سنة مؤكدة ، ويرى ابن قدامة أنه لا خلاف بين العلماء على أنه يسن قراءة سورة بعد الفاتحة في الركعتين الأوليين من كل صلاة ([2]) .

رابعا : تذكر المصادر التي بين أيدينا ثبوت القنوت في صلوات الرسول – صلى الله عليه وسلم – سواء في صلاة الصبح أو في صلاة الوتر ، أو في غيرهما من الصلوات خلافا لما ذهبت إليه الإباضية ، فقد ذكر البيهقي أن الرسول – صلى الله عليه وسلم– قنت في صلاة الصبح بعد الركعة الثانية ([3]) ، وهو ما أخذ به الإمام الشافعي ([4])، وقنوت الوتر ثابت بنص حديث أبي داود من رواية أبي – رضي الله عنه – أن النبي صلى الله عليه وسلم– قنت في الوتر([5]) ، وبذلك قال الحنفية ([6]) ، كما أن قنوت النوازل ثابت في غير موضع من كتب السنة ، فقد أخرج أحمد في مسنده عن أنس – رضي الله عنه – أن الرسول – صلى الله عليه وسلم– قنت شهرا يدعو على ناس قتلوا ناسا من الصحابة – رضي الله عنهم – يقال لهم القراء ([7]) ، فهذا ما ذكره أصحاب السنن عن القنوت ، ودونه الفقهاء في مصنفاتهم ، فإذا جاءت الإباضية لتنكر هذه السنة فهذا شذوذ في الفكر وانحراف في القول .

خامسا : لا دليل على أن هناك كفارة لمن تأخر في أداء الصلاة عن وقتها، ولا أعرف من أين جاءت الإباضية بهذه الفتيا ، ولماذا قالوا بعتق رقبة لمن تأخر في الأداء ؟ ، هذا كله مناف للصواب ، ويصطدم مع النصوص الثابتة في بيان حكم من قصر في أداء الصلاة ، فعن أنس – رضي الله عنه – أن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال من نسي صلاة أو نام عنها فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك قال تعالى " وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي([8]) ، وقد قاس العلماء على ذلك

---

[1]– البخاري ك صفة الصلاة ب القراءة في الظهر ٢٦٤/١ .

[2]– المغني : ابن قدامه ٣٥٦/٢ دار المعرفة بيروت ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م .

[3]– معرفة السنن والآثار : البيهقي ١٠٩/٣ كراتشي باكستان ١٤١٢ هـ– ١٩٩١م

[4]– الأم ١٤٣/١ دار المعرفة بيروت .

[5]– أخرجه أبو داود ك الصلاة ب القنوت في الوتر رقم (١٤٢٧) وصححه الألباني .

[6]– اللباب : أبو محمد بن زكريا ١٥٧/١ ت د محمد فضل دار القلم دمشق ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤ م

[7]– مسلم ك فضائل الصحابة ب دعاء النبي رقم (٢٥١٧) .

[8]– أخرجه البخاري ك مواقيت الصلاة ب من نسي صلاة أو نام عنها رقم (٥٩٧) والآية من سورة طه رقم (١٤) .

تارك الصلاة عمدا فقالوا : يلزمه القضاء فقط ، واستدلوا بقوله " لا كفارة لها إلا ذلك " وأنه لا يجب غير إعادتها ([1]) .

سادسا: شذت الإباضية في رؤيتها لبعض الأحكام الفقهية في الصوم مخالفة بذلك إجماع الأمة ، فالمعاصي كالغيبة والنميمة والكذب– رغم أنها آثام – إلا أنها لا تفطر الصائم ، ولا حجة للإباضية فيما ذهبت إليه ، و الأثر الذي يستندون إليه وفيه أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال خمس يفطرن الصائم الكذب والغيبة والنميمة والنظرة السوء واليمين الكاذبة " محل نظر ، يقول ابن قدامة :" الغيبة لا تفطر الصائم إجماعا ، فلا يصح حمل الحديث على ما يخالف الإجماع ([2]) ، والحديث السابق قال عن الزيلعي في نصب الراية : " رواه ابن الجوزي في الموضوعات من حديث عنبسة ، وقال حديث موضوع ، ولو أن هناك شواهد تشير إلى بطلان الصوم بالمعاصي كحديث " من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه " ([3]) فأمثال تلك الآثار لا تؤخذ على الظاهر ، وإنما المراد كما ذكر أهل العلم إبطال ثواب صيامهما ، وهذا وأمثاله تغليظ على من يبادر إلى تلك المعاصي ، وليس إخبارا عن حكم شرعي ([4]) .

والتتابع في قضاء الصوم لمن فاتته أيام على الاستحباب وليس على الوجوب كما يرى الإباضية ، يقول القرطبي عن التتابع : " وعلى الاستحباب جمهور العلماء وإن فرقه أجزأه ، وبذلك قال مالك والشافعي (٥) ، ويدلل القرطبي على صحة ما ذهب إليه بقوله تعالى :" فعدة من أيام أخر " قائلا : لم يخص أيام متفرقة من متتابعة ، وإذا أتى بها متفرقة فقد صام عدة من أيام أخر فوجب أن يجزيه([6]) وهناك إجماع بين أهل العلم على أن من أصبح جنبا في رمضان فصومه تام عند عامة الصحابة – رضي الله عنهم – مثل على وابن مسعود وزيد وابن عباس

---

[1]– معالم السنن : الخطابي ٢٢١/١ المطبعة العلمية حلب ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢م وانظر تفسير القرطبي القرطبي ١١/ ١٧٧ دار الكتب المصرية .

[2]– المغني : ابن قدامة ١٠٤/٣ .

[3]– أخرجه البخاري ك الصوم ب من لم يدع قول الزور رقم (٩١٠٣) .

[4]– المجموع : النووي ٦/ ٥٦ .

[5]– انظر اللباب ٤٠٠/١ وبذلك قال الحنابلة أيضا انظر : الروض المربع ٣٧/١

[6]– تفسير القرطبي ٢٨٢/٢ .

ومعاذ ، وحجتهم في ذلك ما روته عائشة – رضي الله عنها – أن الرسول – صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنبا من غير احتلام ثم يتم صومه وذلك في رمضان ([1]) ، والواقع أن حديث أبي هريرة ونصه :" من أصبح وهو جنب فليفطر" والذي استند إليه الإباضية مردود بحديث عائشة السابق ، يقول ابن حجر : " رجع أبو هريرة – رضي الله عنه –رواية عائشة – رضي الله عنها ، إما لرجحان رواية أم المؤمنين في جواز ذلك على رواية غيرها ، وإما لاعتقاده أن يكون خبر أم المؤمنين ناسخا لخبر غيرها، والإجماع على ذلك كما جزم النووي وابن دقيق العيد([2]) .

سابعا : خالفت الإباضية النصوص الثابتة في أنصبة الأنعام فجعلت نصاب الإبل مساويا لنصاب البقر ، والحق أن نصاب الإبل ثابت بحديث أبي سعيد – رضي الله عنه – أن الرسول – صلى الله عليه وسلم قال : " ليس فيما دون خمس ذود صَدقة([3]) ، أما نصاب البقر فقد نقل الشافعي عن حميد بن قيس اليماني أن معاذا– رضي الله عنه – أخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا ومن أربعين بقرة مسنة ، وأتى بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منها شيئا ([4]) ، وعلى ذلك سار الصحابة – رضي الله عنهم – والتابعون والفقهاء ، ولا دليل على ما ذهبت إليه الإباضية من التسوية بين نصاب الإبل والبقر ، وعدم ثبوت الحديث عندهم ليس حجة في نفي أحكام شرعية ثابتة .

ثامنا : أما عن مصارف الزكاة– والتي حددتها الإباضية بما يوافق ميولها – فهي – أيضا – محددة في القرآن قال تعالى : إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" ([5]) ، يقول الإمام الطبري : " في قوله " فريضة من الله يعني " : " قسم قسمه الله لهم فأوجبه في أموال أهل الأموال وهو عليم بمصالح خلقه فيما فرض لهم ، وهو حكيم في تدبير خلقه"([6]) . لكن الإباضية تجعلها في أهل الولاية ولا أعرف مستندهم في ذلك

---

[1]– سنن النسائي ١٨١/٢ رقم (٢٩٣٩) م .

[2]– فتح الباري ١٣/١٤ .

[3]– أخرجه البخاري ك الزكاة ب زكاة الورق رقم (١٤٤٧) .

[4]– الأم ٩/٢ .

[5]– سورة التوبة الآية (٦٠) .

[6]– تفسير الطبري ١٤/ ٣٠٥ مؤسسة الرسالة ت أحمد شاكر ٢٠٠٠م .

وأقول للإباضية : الآية واضحة في بيان مصارف الزكاة ، وإذا لم تثبت عندكم الآثار النبوية فهل لم تثبت لديكم سورة التوبة ؟

ورغم الخلافات التي بين الإباضية وأهل السنة فيما ذكرت من قضايا ، وما مظهر من تشدد في آراء الإباضية إلا أن تلك الخلافات لا تخرج بالإباضية عن دائرة الإسلام ، إنما يحتاجون إلى مطالعة التفاسير الصحيحة للقرآن العظيم ، وتصحيح تراثهم وتنقيحه ، وعليهم – أيضا – بمراجعة مسند الربيع ، وفصل الغث فيه من السمين ، حتى يؤخذ من أقوالهم ويستفاد من تراثهم

نتائج البحث

وبعد العرض المفصل لفكر الإباضية العقدي ، وما ينطوي عليه تراثها من آراء فقهية يتضح لنا ما يلي :

أولا : لما كان الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، فالأمانة العلمية تحتم على الباحثين دراسة الفرق من خلال مصادرها فقط ، فلا ينبغي أن نعرف بعقيدة الإباضية من خلال كتب أهل السنة ، بل نبحث عن قولهم من خلال كتبهم ، حتى يكون الحكم صائبا .

ثانيا : الإباضية ليسوا سواء ، ولا ينبغي التعميم عند الأحكام ، ففيهم القريب من لأهل السنة ، وفيهم من سلك طرق المعتزلة والخوارج ، وفيهم أهل العلم وأصحاب فكر ، ولهم تراث أدبي وفير ، يحتاج من الباحثين إلى بحث فيه وتنقيب ، ومنهم العامة الذين تمسكوا بالمذهب دونما بحث أو روية .

ثالثا : وافقت الإباضية الخوارج في أمور ، وخالفتها في غيرها ، فاتفقت الفرقتان على تكفير بعض الصحابة – رضي الله عنهما – كعلي وعثمان ، فقد ذكر الشهرستاني أن الأزارقة تكفر عليا([١]) وقد مر قول الإباضية في ذلك ([٢]) ، ويتفقون على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار إن

---

[١]- الملل ١٢٠/١

[٢]- راجع ص ٣٣ من البحث

لم يتب ([1]) ، وكما أنكرت الخوارج الشفاعة لعصاة الموحدين ([2])، كذلك أنكرتها في حقهم الإباضية ([3]) ، والفرقتان تتفقان على القول بعد رؤية الله تعالى في الدنيا أو الاخرة ([4]) .

أما مواضع الاختلاف بين الخوارج والإباضية فكثيرة منها : أن مرتكب الصغائر والكبائر عند الخوارج كافر، وتجري عليه أحكام الكفر([5])، أما مرتكب الكبيرة عند الإباضية فهو كافر كفر نعمة ([6]) فلا يبيحون أموالهم ولا يستحلون قتل أولادهم ، ولا يسبون نساءهم كالخوارج ، والإيمان عند الخوارج جملة واحدة لا يتبعض ، وينهدم إيمان المرء بمقارفته للذنب صغيرا كان أو كبيرا ([7]) ، أما عند الإباضية فالإيمان يزيد ولا ينقص في أحد قوليها، ويزيد وينقص في القول الثاني([8]) ، ومن مواضع الاختلاف بينهم أن الخوارج يعتبرون أطفال الكفار في حكم آبائهم ، ومن ثم فقد استباحت دماءهم ، وقال بعضهم إنهم من أهل الجنة ، وتوقف فريق ثالث في حكمهم حتى يبلغوا سن اليأس ([9]) ، أما الإباضية فقال بعضهم إن أطفال المشركين من أهل الجنة لأنهم لا ذنب لهم ، وقالوا : هم فيها خدم ([10]) ، وتعد التقية من أهم نقاط الخلاف بينهم فلا مكان للتقية عند الخوارج فظاهرهم كباطنهم ، ومخالفوهم كفار يجب قتالهم ، أما الإباضية فتقول بالتقية ، فقد ذكر حجتهم الربيع بن حبيب في مسنده روايات تحث على التقية تحت عنوان " باب ما جاء في التقية " ، وقد ذكر عدون جهلان في كتابه " الفكر السياسي عند الإباضية " نظرية مسالك الدين عند الإباضية ، وهي نظرية سياسية اجتماعية تحدد مواقف الإباضية من الأوضاع التي تعترضهم ، حيث تختلف أحوالهم بحسب وضعهم في البلاد التي يعيشون فيها ، فقد يتولون – تقية – من يختلفون معهم في الرأي ، ولهم في الإمامة عند قوتهم وجهة نظر

[1]- راجع لوامع الأنوار : السفاريني ١/١٢ ، وانظر بهجة الأنوار ص١٥٥ .

[2]- الفصل ٤/٥٣ .

[3]- بهجة أنوار العقول : السالمي ١١١ .

[4]- راجع مقالات الإسلاميين ١/٩٩ ، وانظر بهجة أنوار العقول ص ١٥٥ .

[5]- أصول الدين عند أبي حنيفة محمد الخميس ص ١٠٩ دار الصميعي السعودية .

[6]- الاستقامة ١/٨٤ وانظر بهجة الأنوار ١/١١٣ .

[7]- مقالات الإسلاميين ١/١١٤ .

[8]- راجع البحث ص ١٠

[9]- فرق معاصرة ١/٢٩٢ -٢٩٣ .

[10]- تفسير أطفيش ١/٤٨٣ .

معينة تختلف عنها حال ضعفهم وقلة عددهم في تلك الديار ، وقد تحدث أبو سعيد الكد مي في كتاب " المعتبر" ، وهو من فقهاء الإباضية في القرن الرابع عشر الهجري عن التقية ، وما يتصل بها من أحكام ([1]) ، وقد نقل في كتابه هذا جانبا من أقوال حجة الإباضية أبي جابر محمد بن جعفر الأزكوي المتوفي في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، ونسب إليه قوله : " والعذر في التقية في الدين فيما يجوز، كالعذر في التقية في النفس فيما يجوز ، ومن كان في حال التقية جاز له أن يدعو لمن لا يتولاه بما يدعو به لأهل الولاية ويعقد الولاية لغيره ([2]) ، ومن أكبر دلائل التقية عند الإباضية أن حكمها على المخالفين لها يتغير من شخص لآخر ، ومن زمان إلى زمان ، فهم ينخرطون مع أهل السنة في مواطن عدة ، ويتولون الإمام وإن كان مخالفا لهم في القول ، ورغم هذا فإن بعض أئمتهم يقولون خلاف ذلك ، فهذا أبو طاهر الجيطالي يقول : " من خرج من مذهب الحق – الإباضية – إلى مذهب أهل الاختلاف فتولى أئمتهم وتبرأ من المسلمين – الإباضية – كان واجبا على المسلمين بغضه حتى يرجع ([3]) ، ويقول ابن أطفيش : " ويقتل من طعن في مذهبنا ([4]) ، وأرى أن هذه الأحكام لا تنطبق على كل الإباضية ، ففيهم من يعايش أهل السنة ، ويقدر آراءهم ، وينفر من الأقوال السابقة .

رابعا : لا ينبغي الحكم على الإباضية بالكفر ، لأنه لم تصدر منهم أحكام –بصفة عامة – توجب تكفيرهم والخروج بهم من الملة ، ومن صدر منه ما يوجب الكفر فيحكم عليه بذلك ، سواء كان منهم أو من غيرهم ، فالحكم – دائما – يتبع القول بصرف النظر عن قائله ، فإنه لا يقطع بكفر أحد من أهل القبلة على التعيين بنصوص تحتمل التأويل ، أما عن طعنهم في الصحابة – رضي الله عنهم – وتأويل القرآن الكريم بما يخالف إجماع أهل العلم كما ثبت يقينا في كتبهم فهذا يوجب الحكم عليهم بالفسوق والضلال ، ولا يخفي ما ترتب على التأويلات الفاسدة من مخاطر على المسلمين ، فكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية ، فهل قتل عثمان – رضي الله عنه – إلا بالتأويل الفاسد ؟ وكذا ما جرى في يوم الجمل وصفين ومقتل الحسين ؟ وهل

---

[1]- المعتبر ١/ ٢١٢ .

[2]- السابق ٢١٦/١ .

[3]- قواعد الإسلام : الجيطالي ١/ ٧٧وزاره التراث القومي عمان .

[4]- الذهب الخالص : ابن أطفيش ص ٦٦ مطبعة الاستقامة القاهرة .

خرجت الخوارج ورفضت الروافض وافترقت الأمة إلا بالتأويل الفاسد ([1]) . وقد ظهرت في كتبهم أقوال شاذة وأحكام فاسدة ، تغاير ما عليه إجماع الأمة ، وهذا – أيضا – يترتب عليه الفسق والضلال ، أما الاختلاف في المسائل الفقهية فأرى أن هذا يندرج تحت عدم ثبوت الدليل لديهم ، لا يترتب عليه فسوق أو ضلال .

خامسا : لا تثريب على الإباضية إن عاشوا في ديار المسلمين على معتقداتهم ، وواجبنا تجاههم النصح ، عملا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لكن إن تمرد الإباضية على أمير انعقدت بيعته – ولو كان ظالما – وجب عليه قتالهم ، لأن الرسول – صلى الله عليه وسلم يقول : " من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه كائنا من كان "([2]) .

سادسا : إن الصلاة خلف الإباضية جائزة، فمن ثبت صلاحه منهم فلا شيء في الصلاة خلفه ، أما من ثبت فسقه بتأويل فاسد ، أو خروجه عن آراء أهل العلم المجمع عليها فالصلاة خلفه جائزة أيضا – لأنه من أهل القبلة ، يقول الرسول – صلى الله عليه وسلم :" يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطأوا فلكم وعليهم ([3]) ، و يقول الطحاوي : " ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة وعلى من مات منهم " ([4]) .

هذا ، والله – تعالى – أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به طلاب العلم ، وأن يثقل به موازيينا ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلى الله وسلم على رسوله الكريم .

د / ياسر محمد عبد اللطيف علي

المساعد بقسم الأديان والمذاهب

بكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة

مراجع البحث

[1]– شرح الطحاوية ص ١٨٨

[2] - مسلم ك الإمارة ب حكم من فرق بين المسلمين رقم (١٨٥٢) .

[3]– أخرجه البخاري ك الأذان ب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه رقم (٦٩٤)

[4]– شرح الطحاوية ص ١٨٨

١- مقالات الإسلاميين : الأشعري المكتبة العصرية ١٤٢٦هـ

٢- الفرق بين الفرق البغدادي المكتبة العصرية بيروت ١٤٣٠ هـ

٣- الفصل ابن حزم مكتبة الخانجي القاهرة .

٤- التبصير في الدين الإسفراييني عالم الكتب لبنان ١٤٠٣ هـ

٤- المعارف ابن قتيبة الهيئة المصرية العامة للكتاب

٥- مسند الربيع الربيع بن حبيب دار الفتح

٦- دراسات في الإباضية عمر بالحاج المكتبة الشاملة

٧- المسلك المحمود سعيد التعاريت ط الجزائر

٨- الدليل والبرهان الو ارجلاني وزارة التراث عمان

٩- تفسير هيمان الزاد محمد أطفيش مطابع سجل العرب عمان

١٠ – قناطير الخيرات الجيطالي القاهرة

١١- أصدق المناهج سالم بن حمود وزارة التراث عمان

١٢- شرح القصيدة النونية عبد العزيز المصعبي القاهرة ٢٠٠٦م

١٣- تمهيد قواعد الإيمان الخليلي دار الحكمة عمان ١٤٠٧ هـ

١٤- الحق الدامغ الخليلي وزارة التراث عمان

١٥- الأصول التاريخية للفرقة الإباضية عوض خليفات وزارة التراث عمان ١٩٩٤ م

١٦- الكامل في التاريخ ابن الأثير دار الكتب العلمية ١٩٨٧ م

١٧- العقود الفضية سالم الحارثي دار اليقظة لبنان

١٨- فرق معاصرة غالب عواجي المكتبة العصرية

١٩- الإباضية في ميدان الحق ناصر المسقري المكتبة الشاملة .

٢٠- الإباضية عقيدة ومنهجا صابر طعيمه دار الجيل ١٩٨٦ م

٢١- الإباضية بين الفرق علي يحي معمر عمان ١٩٨٦ م

٢٢- تاريخ الإباضية الباروني المكتبة الشاملة .

٢٣- الإباضية في موكب التاريخ علي يحيى معمر مكتبة وهبة القاهرة ١٩٩٣ م

٢٤- مشارق انوار العقول – أبو محمد بن حميد السالمي ط : ٢ ، سلطنة عمان .

٢٥- الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الرد على أهل الخلاف : أبو عمار عبد الكافي ت : عمار الطالبي ، ط : الشركة الوطنية ، الجزائر ، ١٣٩٨هـ .

٢٦- المواقف : الإيجي ت د عبد الرحمن عميرة دار الجيل بيروت ١٩٩٧ م

٢٧- الحق المبين في براءة الإباضية من الخوارج : سيف بن سعيد المكتبة الشاملة الإباضية)

٢٨ – بهجة أنوار العقول   السالمي   مكتبة الإباضية الشاملة .

٢٩ – قاموس الشريعة   السعدي ت عبد الحفيظ شلبي وزارة التراث عمان .

٣٠- مفاتيح الغيب الرازي دار إحياء التراث .

٣١ – تفسير الخازن الخازن دار الفكر بيروت ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م

٣٢- تهذيب اللغة   الأزهري   ت عبد السلام هارون الدار المصرية للترجمة والتأليف ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م

٣٣- فتح الباري ابن حجر دار ابن الجوزي السعودية ١٤٢٢هـ . .

٣٤- خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة الرازي ت أحمد حجازي السقا ط دار الجيل بيروت ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

٣٥- تفسير البيضاوي دار الفكر

٣٦- تفسير ابن كثير دار الفكر ١٤١٤ هـ -١٩٩٤ م .

٣٧- شرح النووي دار إحياء التراث العربي بيروت ط (٢) سنة ١٢٩٢

٣٨- خلق أفعال العباد : البخاري ت عبد الرحمن عميرة دار المعارف السعودية

٣٩- شرح الطحاوية : الطحاوي دار السلام للطباعة ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م ٤٠ – الصفات الإلهية في ضوء الإثبات والتنزيه : محمد الجامي ط المجلس الأعلى لإحياء التراث ١٤٠٨ هـ

٤١- الأسماء والصفات : البيهقي مكتبة السوادي جدة .

٤٢- تفسير المنار : محمد رشيد رضا الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠ م .

٤٣- شرح السنة البغوي ط المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٢- هـ – ١٩٨٢

٤٤- أسنى المطالب : محمد بن درويش دار الكتب العلمية .

٤٥- شرح عقيد التوحيد : محمد أطفيش ط حجري . ،

٤٦- روضة الطالبين : النووي المكتب الإسلامي ط (٣) سنة١٤١٢ هـ .

٤٧ - لفصل : ابن حزم دار الجيل بيروت ١٩٨٥ م .

٤٨- موقف الإباضية من عثمان وعلي الخليلي المكتبة الشاملة للإباضية .

٥١- العقد الثمين حميد السليمي وزارة التراث القومي والثقافة عمان .

٥٢ - القول المتين قاسم الشماخي مكتبة الضامري عمان ط (٢) ١٤١٣هـ

٥٣- العرى الوثيقة : سالم السايبي المكتبة الشاملة

٥٤- جوابات السالمي : نور الدين السالمي مكتبة السالمي ٢٠١٠

٥٥- جبل نفوسة : مسعود مزدهوي المكتبة الشاملة عمان ، .

٥٦- فضل الصحابة والرضا عنهم : إبراهيم بيوض معهد الجيل غراد يه الجزائر .

٥٧- طريق الهجرتين : ابن القيم دار السلفية القاهرة ١٣٩٤ هـ .

٥٨- شرح اعتقاد أهل السنة : اللالكائي دار طيبة للنشر سنة ١٩٧٣ م

٥٩- الثقات : ابن حبان دار المعارف حيد آباد ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٦٠- الجواهر : البرادي قسطنطينة الجزائر سنة ١٣٠٢ هـ - ١٩٨٤ م .

٦١- المعارج : السالمي نشر وزارة التراث عمان .

٦٢- المدونة الصغرى : أبو غانم الخرسان وزارة التراث القومي والثقافة عمان .

٦٤- البداية والنهاية ابن كثير دار إحياء التراث ١٤٠٨ هـ

٦٥- العواصم من القواصم : ابن العربي مكتبة السنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

٦٦- الإنصاف : الباقلاني محمد زاهد الكوثري ط المكتبة الأزهرية .

٦٧- بيان الشرع : الكد مي وزارة التراث القومي والثقافة عمان ١٤٠٤ هـ

٦٨- المعارج : السالمي نشر وزارة التراث عمان .

٦٩- الاستذكار : ابن عبد البر دار الكتب بيروت .

٧٠- انظر المبسوط : محمد بن الحسن الإسلامية للنشر.

٧١- قرة العينين برفع اليدين في الصلاة دار الأرقم للنشر والتوزيع الكويت .

٧٢- بداية المجتهد : ابن رشد دار المعرفة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

٧٣- معرفة السنن والآثار : البيهقي كراتشي باكستان ١٤١٢ هـ- ١٩٩١م

٧٤- اللباب : أبو محمد بن زكريا ت دار القلم دمشق ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م

٧٥- مسند أحمد عالم الكتب بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٧٦- معالم السنن : الخطابي المطبعة العلمية حلب ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م